الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Jijel جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Département des Sciences Commerciales

حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي

دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبين:
- نادية بوشاكر
- صليحة قحام

إشراف الأستاذة:
- فهيمة حاجي

لجنة المناقشة:

1.أ/	فريد زعرات	جامعة جيجل	رئيسا
2.أ/	فهيمة حاجي	جامعة جيجل	مقررا
3.أ/	كريمة غياد	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2013 - 2014

شكرات

اللهم إن نشهدك أننا سلكنا طريقا نبتغي فيه علما فسهل لنا ربنا به طريقا إلى الجنة " ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا ترضاه لنا وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين نحمدك ربي ونسألك أن تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم "

ونشكر من كان رحمتا للعالمين الذي هو مثالنا وقدوتنا في دين، من أوصانا بطلب العلم سيدنا وحبيبنا ورسولنا الكريم الصادق الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الطاهرين صلاة وسلام إلى يوم الدين

نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذة "**حاجي فهيمة**" لما كان لها علينا من الفضل بتوجهاتها ونصائحها

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ "**بوريب عمران**" و"**برحال عبد الوهاب**" و "**بورمة هشام**" الذين أمدوا لنا يد العون ولم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصح والتوجيه ثبتهم الله وجزاهم ألف خير

ونشكر كل من الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة

إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة صادقة أو كلمة طيبة

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص "**دراسات محاسبية وجبائية معمقة**"

دفعة **2014**

إلى كل من يعرف

"نادية صليحة"

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

تشكرات

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة ..... **أ–هـ**

الفصل الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

تمهيد **2**

I- ماهية حوكمة الشركات **3**

I-1- مفهوم حوكمة الشركات 3

I-2- مبادئ حوكمة الشركات 11

I-3- محددات حوكمة الشركات 12

II- تطبيق حوكمة الشركات..... 14

II-1- نظام وركائز حوكمة الشركات 14

II-2- الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات..... 16

II-3- مراحل حوكمة الشركات 18

III- قواعد حوكمة الشركات..... 21

III-1- مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات ومقوماتها 21

III-2- أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات وأبعادها التنظيمية 22

III-3-تجارب بعض الدول العربية والغربية لحوكمة الشركات 29

خلاصة 35

الفصل الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات

تمهيد 37

I- عموميات حول الإفصاح المحاسبي 38

I-1- ماهية الإفصاح المحاسبي 38

I-2- المقومات والقواعد الأساسية للإفصاح المحاسبي..... 42

I-3- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وأهم الإفصاحات التي جاء 46

بها المعيار الدولي رقم 01

II- جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها..... 62

II-1- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية 62

II-2- معايير جودة المعلومات المحاسبية 69

II-3- العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية 71

III- أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي 72

III-1- العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي 72

III-2- مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي..... 75

III-3- أثر حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية المعدة وفق SCF 76

خلاصة 78

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاختبار وتحليل الفرضيات

تمهيد 79

I- الإجراءات المنهجية للدراسة..... 80

I-1- منهجية الدراسة..... 80

I-2- مجتمع وعينة الدراسة 80

I-3- استبانة الدراسة 81

II- صدق وثبات الاستبانة، خصائص وسمات الدراسة، المعالجات الإحصائية 83

II-1- صدق وثبات الاستبانة 83

II-2-خصائص وسمات الدراسة 89

II-3- المعالجات الإحصائية 96

III- نتائج الدراسة الميدانية 97

III-1- اختبار التوزيع الطبيعي 97

III-2- تحليل فقرات الدراسة 98

III-3- مناقشة اختبار فرضيات الدراسة 107

خلاصة 116

خاتمة عامة 118

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الملخص

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1–III	مجتمع وعينة الدراسة	82
2–III	يوضح محاور الاستبانة وعدد فقراتها	82
3–III	يبين مقياس الإجابة على الفقرات	83
4–III	يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	84
5–III	يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	85
6–III	يوضح الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية وأصحاب المصالح	86
7–III	يوضح معامل الارتباط بين معدل كل محور مع معدل الكلي لفقرات الاستبانة	88
8–III	يوضح معامل الثبات آلفا كرونباخ	89
9–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	89
10–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	90
11–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	91
12–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي	92
13–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	94
14–III	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة (الأقدمية)	95
15–III	يبين اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولوجروف – سمرنوف)	97
16–III	تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	98
17–III	تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	100
18–III	تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	103

19-III	يبين نتائج اختبار فرضية المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	**107**
20-III	يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	**107**
21-III	يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	**108**

قائمة

الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
I–1	خصائص حوكمة الشركات	9
I–2	المحددات الأساسية لحوكمة الشركات	12
I–3	نظام حوكمة الشركات	15
I–4	ركائز حوكمة الشركات	16
I–5	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	17
I–6	مراحل الحوكمة	20
II-7	هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	65
III-8	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	90
III-9	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	91
III-10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	92
III-11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي	93
III-12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	94
III-13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	95

مقدمة

عامة

تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، حيث تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية حوكمة الشركات وهذه الأخيرة لها أهمية بالغة في القطاع العام والخاص من خلال تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

كما ارتبطت حوكمة الشركات ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية ولقد كشفت هذه الأزمات أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب قد زاد من حدتها، فقد أفلست العديد من الشركات العالمية من مجموعة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى فإن حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر من المعلومات ذات الجودة العالية، ومن تم تحقيق مختلف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار، حيث أن أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة التي ترجع معظمها إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذلك فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، لأنه من أهم المحاور في المؤسسة الاقتصادية وهذا لتوفره على معلومات فعالة وملبية لجميع حاجيات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية.

ومن هذا المنطلق فإن الإفصاح المحاسبي وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الأخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي تنتج من تفعيل حوكمة الشركات وتؤدي إلى حماية المستثمرين، كما أن جودة القوائم المالية تعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية.

1. الإشكالية

يمكن لحوكمة الشركات أن تلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها، والذي يعد الإفصاح المحاسبي أحد أعمدتها

الأساسية، حيث يفترض هذا المبدأ أن تقوم الشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بالشركة.

وفي هذا الصدد يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل تؤثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ؟

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس من كل جوانبه يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل يوجد أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة يؤثر على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- ✓ ما مدى تأثير تطبيق قاعدة دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- ✓ ما مدى تأثير مبدأ الإفصاح والشفافية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

2. **الفرضيات**: بناءا على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ارتباطية بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية وزيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

3. **أهمية الدراسة**: يستمد هذا الموضوع أهميته من الاعتبارات التالية:

- ✓ نتناول موضوعا معاصرا حيث تساهم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الاقتصادية المتمثلة في رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لمالها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الإفصاح والشفافية؛

✓ كما تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسة المحاسبية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها والتي تنعكس على قرارات المستثمرين والمساهمين.

4. أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى :

✓ صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة؛

✓ التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات والاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وذلك بغرض إعادة الثقة فيها؛

✓ التعرف على الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات؛

✓ التعرف على مقومات وكيفية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

✓ اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي.

5. أسباب اختيار الموضوع: اختيارنا لهذا الموضوع يرجع إلى سببين:

✓ **السبب الذاتي**

❖ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع؛

❖ رغبتنا في معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي.

✓ **السبب الموضوعي**

❖ أهمية الموضوع في حد ذاته حيث تمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام أكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية؛

❖ الأهمية العلمية والعملية لموضوع الإفصاح المحاسبي والذي أصبح يلقى اهتمامات متزايدة من طرف الجمعيات المهنية للمحاسبين والباحثين.

6. صعوبات الدراسة: يمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي:

✓ صعوبة التنسيق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لهذا البحث؛

- ✓ صعوبة القيام بجمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبيان وصعوبة العثور على المستجوبين.

- ✓ **منهج الدراسة:** تحقيقا لأهداف البحث السابقة ووصولا لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي فقد اعتمدنا على الأسلوب الأول هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف الجوانب النظرية للموضوع من حيث النشأة، المفهوم، الخصائص.... أما الأسلوب الثاني الدراسة التطبيقية والتي تتضمن استمارة بحث وتوزيعها عشوائيا على أفراد عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل وذلك للوقوف على أراءهم وخبراتهم والاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث، وذلك من خلال تحليل نتائج الاستمارة باستخدام أساليب المناسبة بالاعتماد على حزمة البرامج الاحصائية الجاهزة SPSS يمكن الوقوف على مدى صحة أو خطأ فروض البحث.

7. خطة البحث

قصد الالمام بمختلف جوانب الموضوع تم الاعتماد على خطة تحتوي على مقدمة عامة، فصلين نظريين ،فصل تطبيقي، وخاتمة عامة، بحيث تم في المقدمة العامة التصور العام للموضوع، أما الفصل الأول فقد خصص لعموميات حول حوكمة الشركات، بحيث تطرقنا في الجزء الأول إلى ماهية حوكمة الشركات أما الجزء الثاني تضمن تطبيق حوكمة الشركات، والجزء الثالث خصص لقواعد حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فتمحور حول جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات، ففي الجزء الأول تم التطرق إلى عموميات حول الإفصاح المحاسبي، أما الجزء الثاني فخصص لجودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، أما الجزء الثالث فقد تم التطرق إلى أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي.

وباعتبار أن البحث سيركز على حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، فقد خصصنا الفصل الثالث للدراسة الميدانية لتحليل واختبار فرضيات البحث من خلال إعداد استمارة أعدت خصيصا لذلك تم تفريغها وتحليلها إحصائيا، حيث تناولنا في الجزء الأول إجراءات المنهجية للدراسة، أما في الجزء الثاني تطرقنا إلى بيان صدق وثبات الاستبانة، خصائص وسمات الدراسة، المعالجات الإحصائية وأخيرا اختتمنا الفصل بالجزء الثالث الذي قمنا فيه باختبار وتحليل فرضيات الدراسة، واختتمنا دراستنا بالنتائج النظرية وأخرى تطبيقية، وفي الأخير تم تقديم مجموعة من الإقتراحات.

الفصل الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

تمهيد

I- ماهية حوكمة الشركات

II- تطبيق حوكمة الشركات

III-قواعد حوكمة الشركات

خلاصة

تمهيد

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاختلالات المالية المختلفة في كثير من الشركات، ولهذا أصبح موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي تطبق سواء في الشركات الخاصة والعامة على حد سواء وازدادت أهميته إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة، التي عانى منها الاقتصاد العالمي وتعثر بعض الشركات وانتشار الفساد المالي والإداري فيها، مما أدى بالكثير من المساهمين إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية، ويرجع السبب إلى الإداريين القائمين بإدارة الشركات ومدققي الحسابات الذين لم يفصحوا عن القوائم المالية والمحاسبية التي تتضمنها الشركات المختلفة، وبالتالي بدأ هذا المفهوم يتسع أكثر فأكثر كلما ازداد تعثر بعض الشركات العملاقة، وتعد حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، حيث يمكن للحوكمة الجيدة أن تلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية من خلال التزام بتطبيق مبادئها الذي يعد الإفصاح المحاسبي أحد أعمدتها الأساسية.

وسنحاول في هذا الفصل عرض عموميات حول حوكمة الشركات وذلك في خلال التطرق إلى ماهية حوكمة الشركات (المفهوم، المبادئ والمحددات) في المحور الأول، أما في المحور الثاني سنتطرق إلى تطبيق حوكمة الشركات (نظام وركائز حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ومراحل تطبيقها)، وفي المحور الثالث سيتم إبراز قواعد حوكمة الشركات.

I – ماهية حوكمة الشركات

بعد أن صدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخوصصة والعولمة لمعظم دول العالم، بدأ مصطلح جديد في غزو العالم، وهو ما يطلق عليه (corporote gouvernance) ثم تعريبه لمصطلح حوكمة الشركات، وبدأ البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى الالتزام الأسواق المالية العالمية هذا المصطلح من خلال عدة معايير ثم وضعها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم، وسنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم حوكمة الشركات وكذا مبادئها ومحدداتها.

I – 1 مفهوم حوكمة الشركات

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات حديث النشأة لهذا فإنه من الضروري والبديهي على الدول الاهتمام والتركيز على وضع القوانين والمعايير التي تؤسس حوكمة الشركات، ومن خلال هذا سنقوم بإبراز التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها وكذا سنقدم مختلف التعاريف التي عرفت بها، بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها.

I–1–1 التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها

سنقوم بإبراز التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها فيما يلي:

I–1–1–1 التطور التاريخي لحوكمة الشركات

يمكن تلخيص أهم مراحل التطور التاريخي لمفهوم حوكمة الشركات فيما يلي : [1]

I–1–1–1–1 المرحلة الأولى: بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م بدأت تظهر الفجوة بين الملاك والإدارة بداية تعارض المصالح خاصة بعد سنة 1932م؛

I–1–1–1–2 المرحلة الثانية: ظهور نظرية الوكالة في الفترة 1976–1990م حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال؛

I–1–1–1–3 المرحلة الثالثة: تزايد الاهتمام بالحوكمة من 1990–1995 عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية لوضع معايير تساعد الشركات على تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار وتدعيم قدرتها التنافسية؛

[1] عاشور مزريق، صورية معموري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06–07 ماي 2012 ، ص 05.

I–1–1–1–4 المرحلة الرابعة: من 1996–2000 م ظهور الحوكمة وإصلاح الأداء الإداري كناتج لتراكم مجموعة من المشاكل في الشركات الكبرى الناتجة عن سوء الممارسات الإدارية وسوء استخدام الموارد وتلاعب المحاسبين مما أدى بالعديد من المنظمات الدولية إلى بدأ اهتمامها بمفهوم حوكمة الشركات من خلال نقاشات وندوات اقليمية ودولية كان على رأس منظميها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي بلورت اهتمامها بإصدار مبادئ لحوكمة الشركات ؛[1]

I–1–1–1–5 المرحلة الخامسة: من 2001–2004م تميزت بالعديد من الأزمات المالية وحالات الفشل لكثير من الشركات الاقتصادية مما أدى إلى توثيق حتمية ممارسة الحوكمة للحد من المشاكل والممارسات الغير مقبولة للشركات؛

I–1–1–1–7 المرحلة السادسة: من 2004 إلى يومنا هذا ومع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار العديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضا إلى الاهتمام بالحوكمة، حيث قام هذا الأخير بتشجيع بعض المؤسسات واللجان إضافة إلى الهيئات والمعاهد لتبنى موضوع الحوكمة، وإصدار مجموعة من الضوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها؛[2]

I –1–1–2 دوافع ظهور حوكمة الشركات

أظهرت الأحداث الأخيرة المتعلقة بإفلاس وانهيار شركة أنرون (enron) وورلدكوم (worldcom) وغيرها إلى الحاجة الماسة لإعادة التوازن المالي والإداري ومعالجة الخلل في الهياكل المالية والإدارية للمؤسسات الأخرى بمعظم دول العالم.

وفي ما يلي أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات:[3]

✓ضعف النظام القانوني للشركات الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعالة، بالإضافة إلى ضعف نوعية المعلومات التي تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة كما تعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة؛

---

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصاريف العربية، بدون بلد نشر،2007 ، ص ص 17– 18 .

[2] هواري معراج، أدام حديدي، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،06–07 ماي 2012 ، ص 05.

[3] عطا الله وأرد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية(مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة)، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2008 ، ص 22.

✓ وقوع الكثير من الشركات في أزمات مالية، ومن أبرزها أزمة جنوب شرق أسيا في أواخر التسعينات، أزمة مؤسستي أنرون وولدكوم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2011؛

✓ ظهور الكثير من قضايا الفساد المالي والإداري من خلال التلاعب والتضليل في التقارير المالية وهذا بالممارسة المالية والإدارية الخاطئة بالمؤسسة؛

✓ تحول معظم دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأس مالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛

✓ كثرة المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين من جهة وبين ذوي المصالح المتعارضة من جهة أخرى.

I –1–2 تعريف وخصائص حوكمة الشركات

حوكمة الشركات (corporate govemence) هي من أهم وأشمل المصطلحات مثل العولمة وغيرها، التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي خلال العقدين الأخرين وقدر اهتمام بالحوكمة في معظم الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية، المحاسبية، المالية، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، وفيما يلي سنقوم بإبراز تعريف حوكمة الشركات وكذا أهم خصائصها .[1]

I–1–2–1 تعريف حوكمة الشركات:

يمكن تعريف حوكمة الشركات لغة واصطلاحا فيما يلي:

I–1–2–1–1 التعريف اللغوي: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحث في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحوكمة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بما تعني هذه الكلمة من معاني، وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من المعاني منها: [2]

- **الحكمة:** وما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

---

[1] مناور حداد، حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، سوريا، 15–16 أكتوبر، 2008 ، ص 04.

[2] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 55–56.

- **التحاكم**: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.[1]

I –1–2–1–2 التعريف الاصطلاحي

إن مصطلح حوكمة الشركات لا يوجد له تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين سواء على المستوى العالمي والاقليمي أو العالمي، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية، الاقتصادية، المالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، ومصطلح حوكمة الشركات هو ترجمة للاصطلاح الإنجليزي (corporate gouvernance).

حيث تمت الترجمة للفرنسية (gouvernance d'entreprise) في حين أن الترجمة العلمية المختصرة باللغة العربية هي (حوكمة الشركات) [2] أو (أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة)، وفيما يلي سنحاول استعراض بعض التعاريف المقدمة لحوكمة الشركات نذكر منها:

- التعريف المقدم من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها:" مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". [3]
- التعريف المقدم من طرف مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها:" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". [4]
- التعريف المقدم من طرف (colon charre aux) بأنها:" مجموعة الميكانيزمات التي تهدف إلى تحديد السلطات والتأثير على قرارات المديرين، أي بعبارة أخرى تحكم قيادتهم للمؤسسة وتعرف مجال سلطاتهم"؛[5]
- كما تعرف حوكمة الشركات بأنها:" تعميق دور الرقابة ومتابعة الأداء"؛[6]
- كما عرفت حوكمة الشركات أيضا بأنها:" مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين"؛[7]

---

(1) عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 06-07 ماي 2012 ، ص 08.

(2) عبد الحميد العيفة، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013 ، ص 62.

(3) محسن الربيعي وآخرون، حوكمة البنوك و أثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011 ، ص 27.

(4) عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2009 ، ص 09.

(5) عبد الحميد العيفة، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(6) محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون بلد نشر،2007 ، ص 07.

(7) محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 309.

- ومن جهة عرفت حوكمة الشركات بأنها:" مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم". [1]

ونستخلص مما تقدم بأن **حوكمة الشركات** هي:" مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل حملة السندات، العمال، من ناحية ثانية ".

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[2]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين. [3]

I-1-2-2 خصائص حوكمة الشركات

لأجل التطبيق السليم والجيد لحوكمة الشركات يجب توفر مجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها فيما يلي:[4]

I-1-2-2-1 الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويتحقق ذلك من خلال: توريد بيانات واضحة للجمهور ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم والتقرير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة حوكمة الشركات في التقرير السنوي.

I-1-2-2-2 الإفصاح والشفافية: تتحقق بتقرير صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، يتم ذلك من خلال: الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، بنشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية

---

(1) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، ط 2،2009، ص 18.

(2) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، 2008 ، ص 15.

(3) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006 ، ص 16.

(4) أحمد قايد نور الذين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص 64.

في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير امكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت.

I –1–2–2–3 الاستقلالية: لا توجد تأثيرات غير لازمة وضغوط للعمل، ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وجود رئيس والمكافأة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين.

I–1–2–2–4 المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة، ويتحقق ذلك من خلال: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤولياتهم، التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع أليات تسمح لمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

I–1–2–2–5 العدالة والشمولية: احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في دعوة الاحتجاجات العامة، سهولة طرق الأداء الأصوات والمكافأة العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم المشاركة في تعيين المديرين وأيضا في اتخاذ القرارات.

I–1–2–2–6 المسؤولية: ويجب احترام مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، ويتحقق ذلك من خلال: قيام مجلس الإدارة والإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير موظفي الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، ووجود لجنة التقارير لمراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

I –1–2–2–7 المسؤولية الاجتماعية: أي النظر للمؤسسة كمواطن جيد (صالح)، ويتحقق ذلك من خلال: وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة، وجود سياسة واضحة عن المسؤولية الاجتماعية .[1]

ويمكن توضيح هذه الخصائص في الشكل التالي:

[1] عطا الله وأرد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسة (مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة)، مرجع سبق ذكره، ص 130.

الشكل رقم (I–1): يوضح خصائص حوكمة الشركات

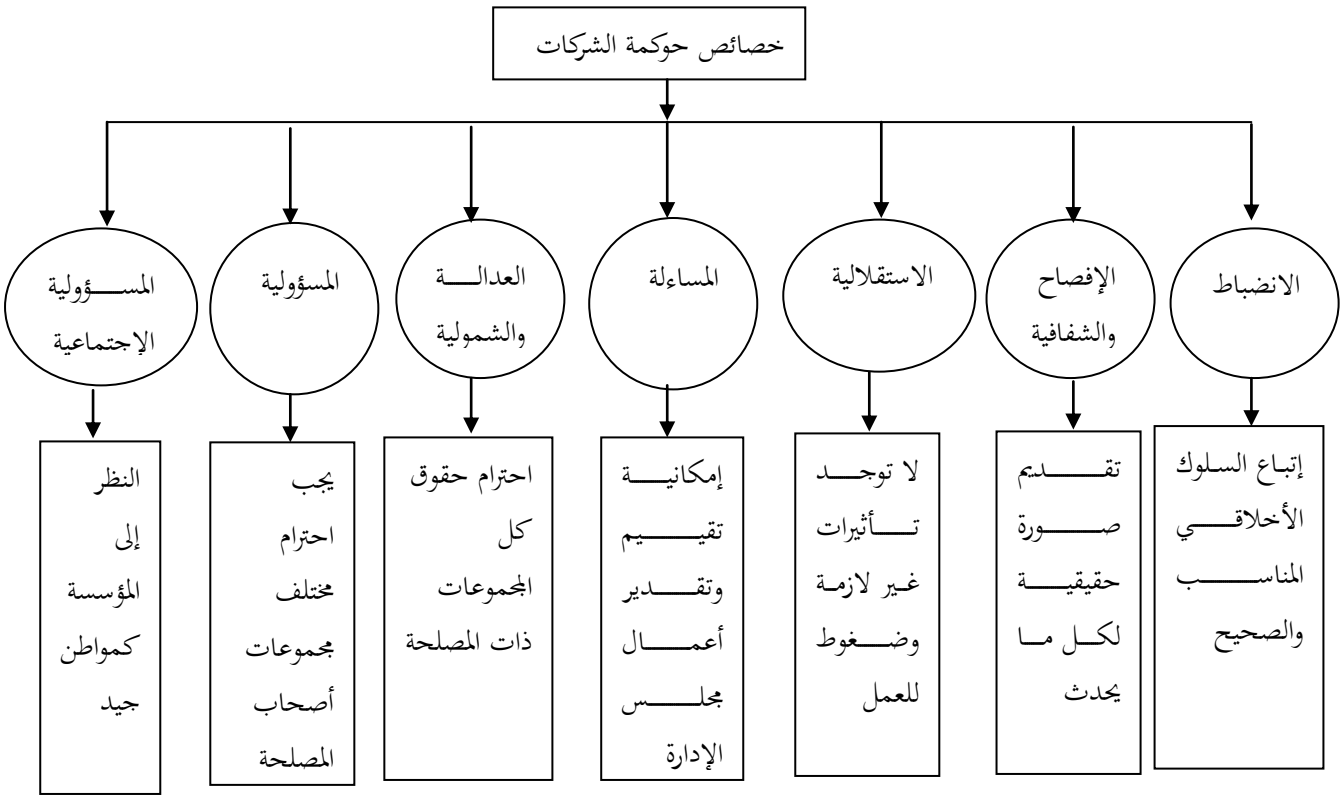

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصاريف– المفاهيم)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2007،ص 25.

I–1–3 أهمية وأهداف حوكمة الشركات

سنحاول في هذا العنصر إبراز أهمية حوكمة الشركات، وكذا أهم الأهداف التي تهدف إليها حوكمة الشركات فيما يلي:

I–1–3–1 أهمية حوكمة الشركات : تتمثل أهمية حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

- ✓ توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار النظري التي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وتحدد أيضا كيفية تحقيقها؛
- ✓ جدب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية؛
- ✓ تساعد في ضمان حقوق كافة المساهمين مثل: حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل؛
- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات ومن ثم الدول؛

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة المديرين التنفيذيين، مرجع سبق ذكره، ص ص 15– 16.

- ✓الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيد أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية؛
- ✓الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقرارات الجوهرية من قبل الإدارة العليا ويساعد المساهمين على تحديد الأخطار المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات؛
- ✓زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛[1]
- ✓الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.[2]

I-1-3-2 أهداف حوكمة الشركات: نبرز أهداف حوكمة الشركات من خلال: [3]

- ✓توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة؛
- ✓تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة الشركة للجهات المعنية ومراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
- ✓تعظيم الربحية والالتزام بأحكام القانون؛
- ✓العمل على ضمان تدقيق الأداء المالي وبتكوين هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين وكذا تكوين لجنة التدقيق من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات عديدة رقابة مستقلة عن التنفيذ؛
- ✓توفير حماية المساهمين وتسهيل لممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية؛
- ✓التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- ✓تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركات كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.[4]

---

[1] عبد الوهاب نصر علي شحاتة وآخرون، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،2008، ص 14.

[2] جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012 ، ص 04.

[3] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] إمام حامد آل خليفة، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة(مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص ص 97-98.

I–2 مبادئ حوكمة الشركات: حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة نحو وضع مبادئ لحوكمة الشركات، ومن أهم هذه المنظمات:

- ✓ معهد التمويل الدولي (IIF)؛
- ✓ مركز الحوكمة التابع لجامعة (kennesaw)؛
- ✓ مجلس إعداد التقارير المالية (FRC)؛
- ✓ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ورغم هذا التعدد إلى أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والتي أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم نظرا بما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

I–2–1 وجود إطار فعال للحوكمة: لابد من وجود إطار عام للحوكمة يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية بالنزاهة والموضوعية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.

I–2–2 المعاملة المتساوية والعدالة بين المساهمين: يجب أن يضمن إطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين وتجنب ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

I–2–3 حماية حقوق المساهمين: يجب أن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق تصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

---

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012 ، ص ص 04-05.

I–2–4 احترام حقوق أصحاب المصالح: وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

I–2–5 الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة وخاصة المتصلة بتأسيس الشركة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة .

I–2–6 مسؤوليات مجالس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

I – 3 محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تتضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات ويمكن تلخيص محددات حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (I–2): يوضح المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

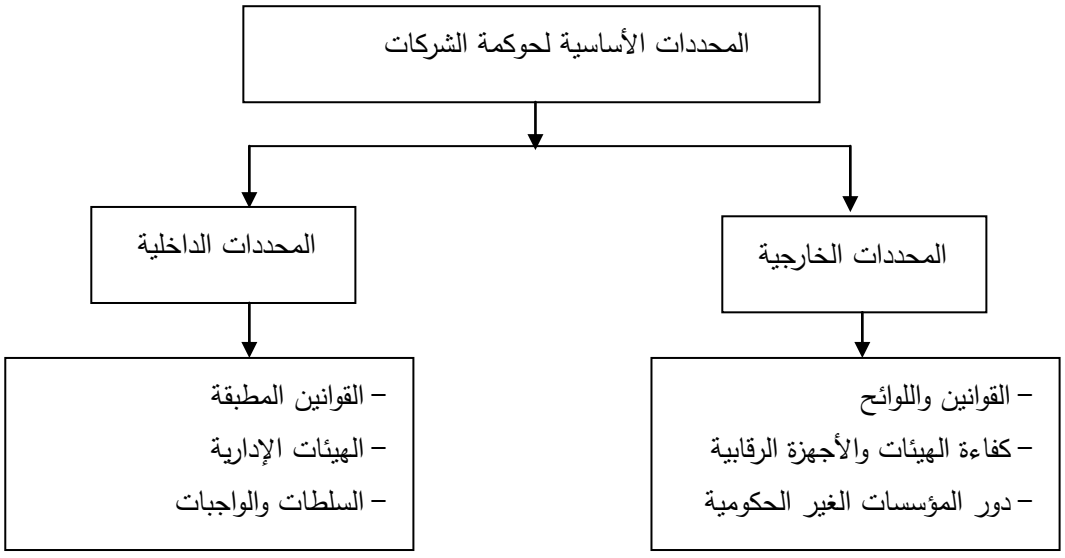

المصدر : محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره ص 9 .

وتشمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين:

I–3–1 محددات الخارجية: هذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات وقد تختلف من دولة إلى أخرى، وهي عبارة عن:[1]

✓وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية؛

✓كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق أحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات؛

✓دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة؛

✓القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛

✓كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات .

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، التي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

I–3–2 المحددات الداخلية: تتمثل هذه المحددات في: [2]

✓القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تضمن وضع هياكل إدارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركات، وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل؛

ويجب أن نلاحظ أن هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة أخرى من العوامل المرتبطة بثقافة الدولة والنظام السياسي والاقتصادي بها ومستوى التعليم والوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من محيط اقتصادي أكثر ضخامة تعمل في نطاقه الشركات، ويعتمد إطار حوكمة

---

(1) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف،الجزائر،20-21 أكتوبر، 2009، ص 04.

الشركات أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال ومدى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها الشركة والتي يمكن أيضا أن يكون لها أثر على سمعتها ونجاحها في الأجل الطويل .[1]

II- تطبيق حوكمة الشركات

إن عملية تطبيق حوكمة الشركات تعنى بعدة أطراف لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة بالشركة فهي تعمل على التنسيق وحماية حقوقهم والتشديد على قيام كل طرف منهم بمهامه بكل شرعية وقانونية وذلك عن طريق المرور بعدة مراحل متفاوتة القوة حسب طبيعة ثقافة المجتمع فهي تختلف حسب القطاع المصرفي ودرجة تقدمه وكذا مدى التطور الحاصل في أسواق الأوراق المالية، وسنحاول من خلال هذا الجزء إبراز نظام وركائز حوكمة الشركات، وكذا الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالإضافة إلى مراحلها.

II-1 نظام وركائز حوكمة الشركات

يمكن إبراز نظام وركائز حوكمة الشركات فيما يلي:

II-1-1 نظام حوكمة الشركات

يعد نظام حوكمة الشركات من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل آليات السوق في الوقت نفسه فهي تعمل على جدب الاستثمارات في أي دولة ولأي شركة فهي ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة تلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي: [2]

II-1-1-1 **مدخلات النظام**: حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره له من متطلبات سواء كانت متطلبات قانونية، تشريعية، إدارية واقتصادية.

II- 1-1-2 نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة وكذلك المشرفة على هذا النظام، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخل الشركة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفعاليتها.

---

[1] محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص ص 62 -63.

II-1-1-3 مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها، ولكنها أداة لتحقيق الأهداف يسعى إليها الجميع في مجموعة من معايير المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات ومن تم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ويمكن تصور نظام حوكمة الشركات وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (I-3): نظام حوكمة الشركات

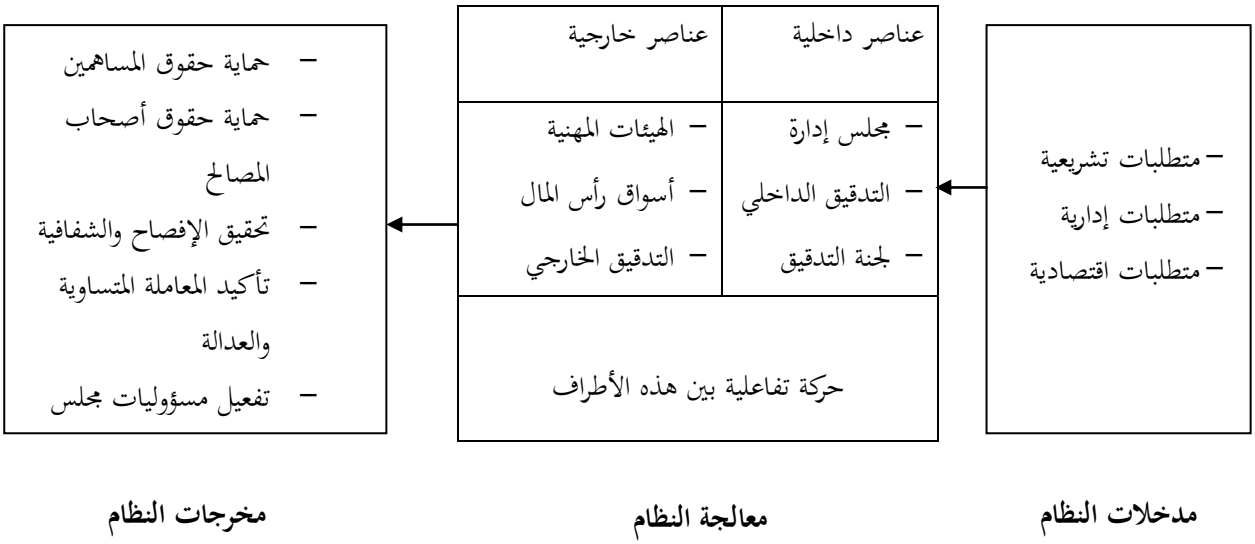

المصدر: عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

II-1-2 ركائز حوكمة الشركات: تتمثل ركائز حوكمة الشركات في:[1]

II-1-2-1 السلوك الأخلاقي: ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.

II-1-2-2 تفعيل أصحاب المصلحة: مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة.

II-1-2-3 إدارة المخاطر: من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

[1] طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصاريف- المفاهيم)، مرجع سبق ذكره،ص48.

الشكل رقم (I–4): يوضح ركائز حوكمة الشركات

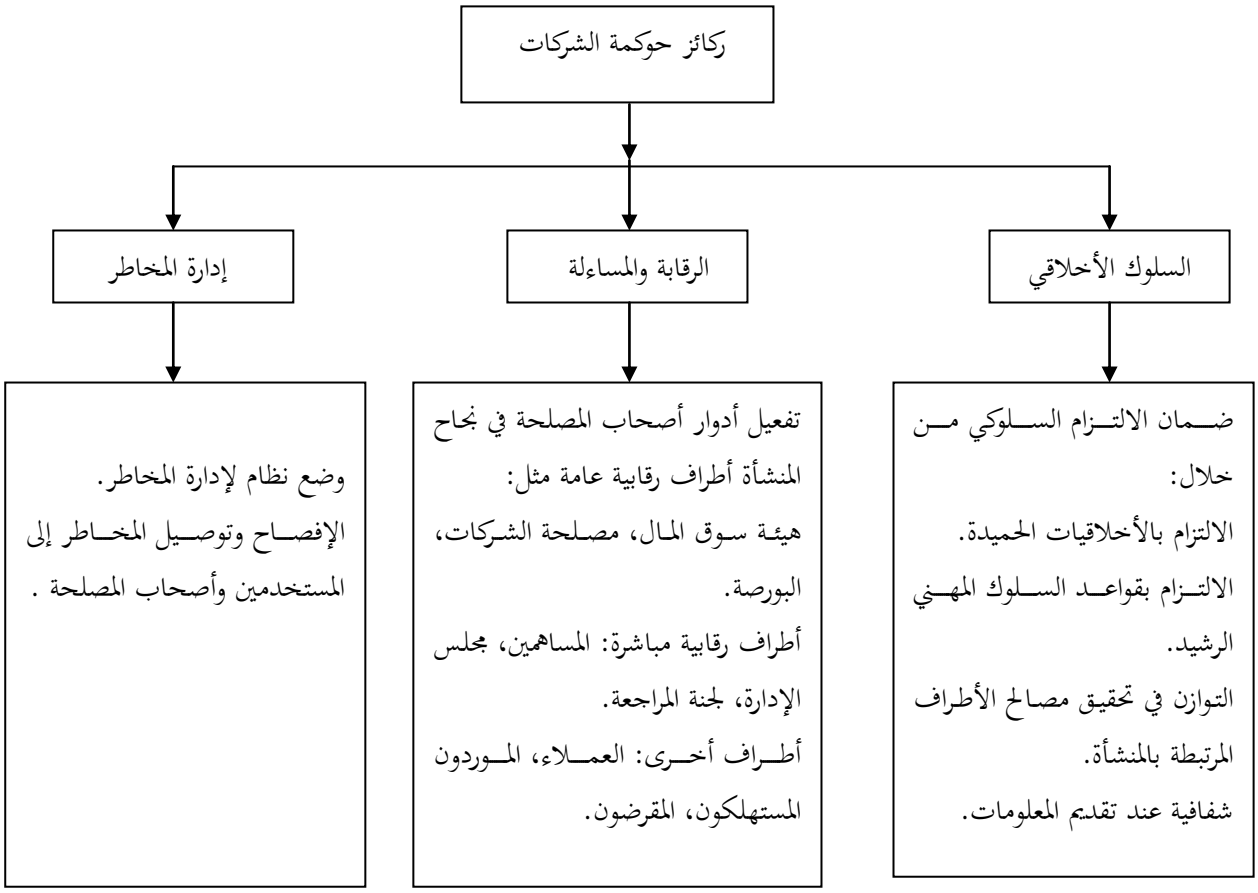

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصارف– المفاهيم)، مرجع سبق ذكره، ص 49.

II–2 الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم.

ويمكن تلخيص هذه الأطراف في الشكل التالي:

الشكل رقم (I–5): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

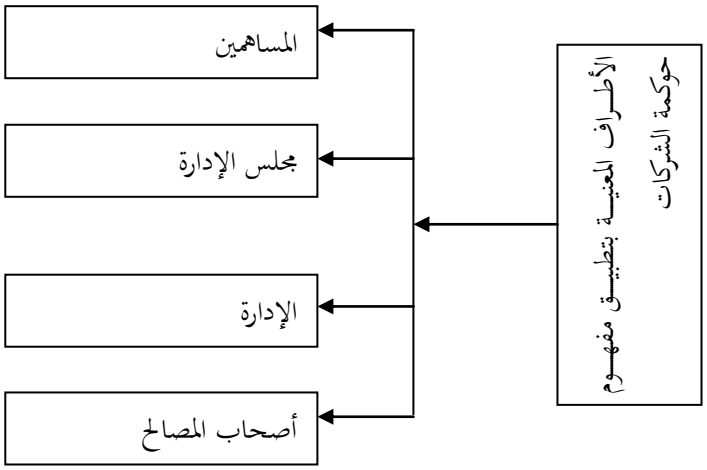

المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وتتمثل هذه الأطراف في:[1]

II–2–1 المساهمين: وهم من يقومون بتقديم رأس مال الشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ومناسبين لحماية حقوقهم اللذين يقومون بحسابات للأرباح والتكاليف، ليس فقط في الحاضر ولكن أيضا لما سوف يجنيه أو يتحمله في المستقبل وهي حسابات ضرورية وجميعها تؤكدها الحوكمة.

II–2–2 مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

II–2–3 الإدارة: وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

II–2–4 أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة

[1] أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 195.

فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار.

II-3 مراحل حوكمة الشركات

إن برامج تنفيذ حوكمة الشركات يتعين أيضا أن يمر بمراحل تدريجية تتصاعد قوتها وفقا لدرجة استيعاب المجتمع لها، ووفقا لمدى توفير البنية الأساسية الخاصة بالحوكمة ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل فيما يلي:[1]

II-3-1 مرحلة تعريف بالحوكمة وتكوين رأي عام مؤيد لها

يتم في هذه المرحلة توضيح معالم وجوانب الحوكمة، وتحديد الأبعاد والمفاهيم الخاصة لها، كما يتم توضيح مناهجها ونظرياتها وأدواتها ووسائلها، وهي مرحلة يتم فيها التفرقة بين الحوكمة كثقافة وكسلوك والتزام وبين الحوكمة كأساس للمعاملات النزيهة ومن تم التقليل من مقاومة ومعارضة الأفراد لها كما يتم تكوين رأي عام اتجاهها، ورأي يؤيد جهودها من أجل تحقيق الإصلاح.

II-3-2 مرحلة بناء البنية الأساسية للحوكمة

تحتاج الحوكمة إلى بنية أساسية قوية قادرة على استيعاب حوكمتها وقادرة على التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها وهي بنية مركبة ومتشبعة وممتدة سواء بحكم العلاقات القوية التي تربط أطراف الحوكمة أو بحكم شبكة المصالح والمنافع المنتظر الوصول إليها من خلال التطبيق الكامل للحوكمة فالبينية الأساسية عنصر هام ولازم من أجل الإشراف على تطبيق الحوكمة.

II-3-3 مرحلة وضع برنامج معياري قياسي وتحديد توقيتاته القياسية

حيث يحتاج تطبيق الحوكمة إلى برنامج زمني محدد المهام والواجبات، حتى يمكن متابعة مدى التقدم في تنفيذ الحوكمة، وفي الوقت ذاته تحديد نوع العقبات التي تحول دون التطبيق الكامل لأحكامها ومن ثم معالجة كل منها وبما يؤدي إلى تحسين تنفيذ الحوكمة بل وإلى إيجاد النموذج الأمثل لها والذي يضمن حسن احترام تقدير وإتباع الأطراف المختلفة للحوكمة مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

[1] محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 205.

II-3-4 مرحلة تنفيد وتطبيق الحوكمة

هي المرحلة التي تبدأ فيها الاختبارات الحقيقية وقياس مدى استعداد ورغبة كافة الأطراف في تطبيق الحوكمة التي تتمتع بحريات تمارس وبالمقابل نجد لها قيود حاكمة وضوابط متحكمة خاصة فيما يتصل بالمحتوى القيمي والأخلاقي في الحوكمة، حيث يتطلب التنفيذ ما يلي:

- ✓ تحقيق وتطبيق المعايير المهنية والأخلاقية لمجتمع الأعمال؛
- ✓ تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية السلطات في الشركات والمشروعات؛
- ✓ تتويج الجهد بصنع المكانة وإيجاد الانطباع وصناعة الأثر الجيد المولد بصورة ذهنية إيجابية.

II-3-5 مرحلة متابعة وتطوير الحوكمة

هي أهم المراحل، بل أنها تضمن وتؤكد حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة حيث تعد الرقابة والمتابعة الوسيلة والأداة الرئيسية التي تستخدمها جميع الشركات والمنظمات من أجل حسن تنفيذ الحوكمة، وهي رقابة ذات طبيعة اشتقاقية تكاملية لها وظيفتان رئيسيتان وهما:

- ✓ **الوظيفة الأولى**: وظيفة علاجية لمعالجة أي خطأ أو قصور يحدث؛
- ✓ **الوظيفة الثانية**: وظيفة وقائية ابتكارية قائمة على ابتكار الأدوات والوسائل التي تزيد من فاعلية الحوكمة ويمنع حدوث أي ضرر وتوفر الحماية والوقاية للشركات.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن فكر الحوكمة يمر بعدة مراحل متتابعة على التدريج حتى ينمو ويترعرع وتصبح له ركائز وجدور قوية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (I–6): يوضح مراحل الحوكمة

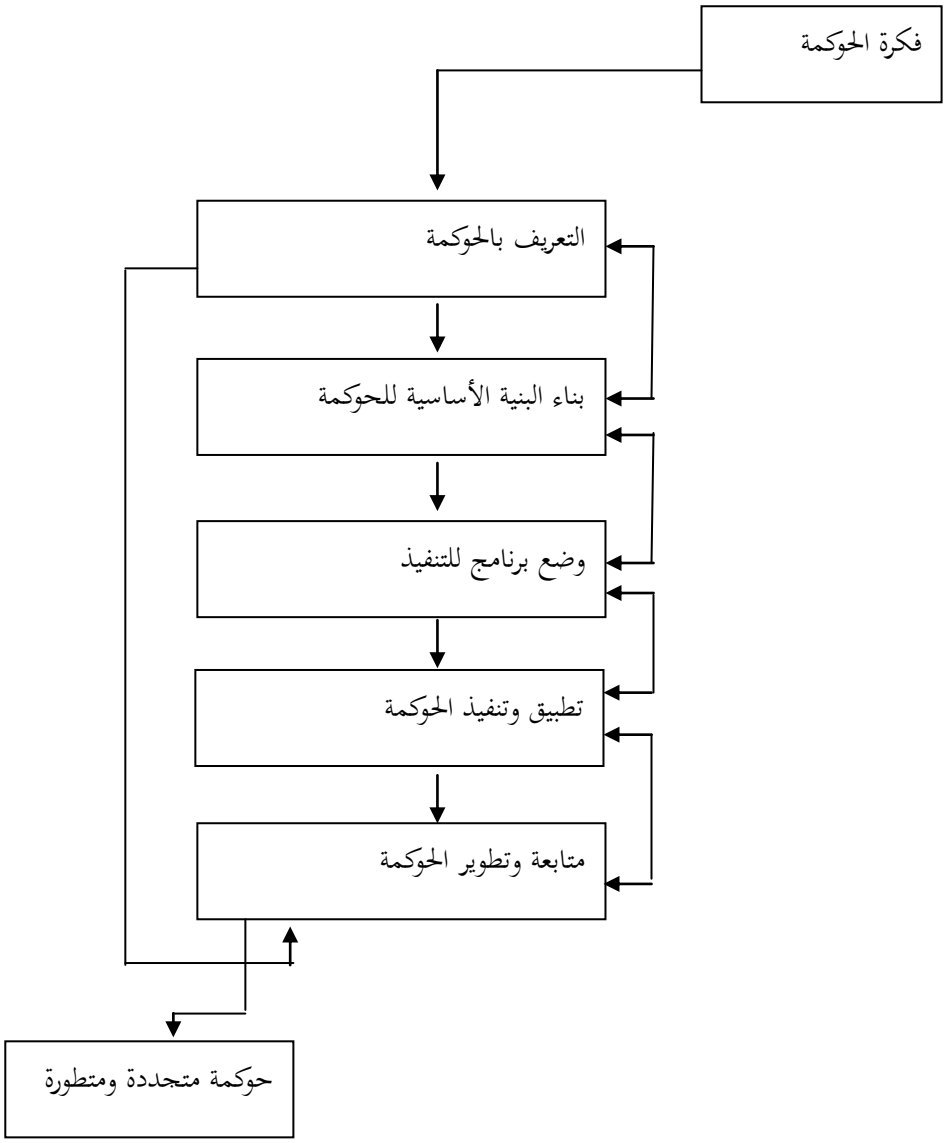

المصدر: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 206.

III– قواعد حوكمة الشركات

إن حوكمة الشركات من أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية والمدنية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، حيث يمكن للحوكمة الجيدة أن تلعب دور فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات، وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم وفاعلية قواعد حوكمة الشركات وكذا مقوماتها، بالإضافة إلى أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات دون أن ننسى الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات وتجارب بعض الدول الغربية والعربية لحوكمة الشركات.

III–1 مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات ومقوماتها

سنحاول في هذا العنصر إبراز النقاط التالية:[1]

III–1–1 مفهوم فاعلية قواعد حوكمة الشركات

يعتبر التمويل شريان الحياة للاستمرار وبقاء الشركات والمؤسسات في الأسواق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوساطة في الأسواق المالية لغايات استثمارية وانتاجية وتعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين في ضوء اعتقاداتهم ورؤيتهم لمستوى الحوكمة وتطبيق قواعدها في الشركة ويرى قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطر، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته.

من هنا تأتي قواعد الحوكمة للتعامل مع طرق التي يتم من خلالها تحقيق الآتي:

- ✓ يطمئن الممولين بالحصول على عائد لاستثماراتهم؛
- ✓ التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة؛
- ✓ يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة؛
- ✓ يتمكن الممولين من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح ولذلك يجب أن تتميز ب:

- القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقديم القرارات التي تتوافق مع روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك بين الوكيل والمالك (المساهمين)؛

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص 20.

- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهة التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة؛
- ضمان استمرار تدفق رأس المال يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة.

وعليه يمكن القول أن فاعلية حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم، كما أن فاعلية قواعد حوكمة الشركات تتميز بمستويات مختلفة ذات ارتباط بعوامل خارجية وداخلية، هده العوامل تتعلق بتركيبة أصول الشركة، فرص النمو، ورقابة الأصول الملموسة مقارنة بالأصول غير الملموسة.

III-1-2 مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات

يقوم نظام الحوكمة على مجموعة من المقومات التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعى للمنافسة وهذه المقومات هي:[1]

- ✓ وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعني كذلك بتنظيم مجلس الإدارة، بيان صفاته من حيث التأكد على استقلالية، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم؛
- ✓ تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، واجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم، من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها؛
- ✓ وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة التنفيذية والموظفين.

III-2 أهمية وأهداف قواعد حوكمة الشركات وأبعادها التنظيمية

إن تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المدرجة في الأسواق المالية حيث تشكل عنصرا مهما من عناصر تقييم الشركة، ولها أهداف تقييمية وأبعاد تنظيمية سندرجها فيما يلي:

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

III-2-1 أهمية قواعد حوكمة الشركات

تبرز أهمية الحوكمة مند انفجار الأزمة المالية الأسيوية والتي كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم النشاطات والعلاقات بين منشآت الأعمال والحكومة، والتي تعود أسبابها ظهور عمليات ومعاملات موظفين وأقارب وأصدقاء غير صحيحة، بالإضافة إلى حصول بعض الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، دون إعلام أو معرفة المساهمين بذلك من خلال إتباع نظم وطرق محاسبية مضللة ومبتكرة، هذا وقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصانة القانونية والرفاهية الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويظهر ذلك من خلال:[1]

- ✓ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين؛
- ✓تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيسي؛
- ✓التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، للحد من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك؛
- ✓توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للشركات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال، وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية؛
- ✓تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، وتحقيق دعم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

إن حوكمة الشركات الجيدة، تتطلب مزيدا من الإفصاح عن المعلومات المالية التي يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأس مال، كما أن هذه الأخيرة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد، فضلا عن ذلك إتاحة الفرصة لزيادة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة بما يزيد من أهمية الحوكمة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ومما سبق تكمن أهمية قواعد حوكمة الشركات في وضع الأنظمة الكفيلة التي تتجنب تضارب المصالح وتطبيقها في كل مؤسسة، وذلك من خلال جعل الأنظمة الزامية لكل الشركات المدرجة في السوق المالي ومراقبتها لمواجهة أي مظاهر الفساد ولا سيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية والإفصاح والشفافية وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق حملة الأسهم وحقوق أصحاب المصالح والمسؤوليات الملقاة، ودعم استقلالية مراقبي الحسابات، وتعزيز مستوى انسجام المعالجة المحاسبية مع المعايير الدولية مما يؤدي لزيادة الحصول على التمويل الأقل تكلفة المتدفق من المستثمرين بما يحقق النمو للشركات وزيادة أرباحها مما يعكس أثره على النمو الاقتصادي العام.

III-2-2 أهداف قواعد حوكمة الشركات

تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صورة سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد وذلك من خلال ما يلي:[1]

- ✓ التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تكمن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجالس الإدارية تكون لها مهام اختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة؛
- ✓ تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
- ✓ تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية؛
- ✓ ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛

[1]، ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 25

- ✓ زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية؛
- ✓ الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق اجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع؛
- ✓ خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذان يقفان عثرة في طريق التنمية؛
- ✓ تحقيق امكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القومية.

ومما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعة تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صورة وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة للحرص على زيادة قدرتها التنافسية، وتعميق دور السوق المالي وجدب الاستثمارات الذي بدوره ينمي المجتمع والدولة.

III-2-3 الأبعاد التنظيمية لقواعد حوكمة الشركات

توصلت الأبحاث في حوكمة الشركات وقواعدها إلى نتائج يمكن بواسطتها تحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات تتمثل في: [1]

III-2-3-1 البعد الإشرافي: يتعلق البعد الإشرافي في تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين، ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وإلى القيام بوضع قوانين وضوابط وأليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا ألزم الأمر ذلك.

III-2-3-2 البعد الرقابي: ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي وأن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما

[1] بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012 ، ص ص3-4.

على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، واتاحة الفرصة لحماية الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:[1]

III-2-3-2-1 الالتزام بتطبيق المحاسبة والمراجعة: إن تطبيق الحوكمة يشجع دور الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية المناسبة، وبتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، كما أنها تساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

III-2-3-2-2 دور المراجعة الداخلية: ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيمي بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا وتأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ واجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ولذلك يتبين الدور الذي تقوم به المراجعة الداخلية في مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

III-2-3-2-3 دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهريا وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة، كما أنه يحد من مشكلة عدم الالتزام بمبادئ وسلوك المهنة.

III-2-3-2-4 دور لجان المراجعة: تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة، وفي هذا الصدد توصلت دراسة Meulen التي تناولت دور لجان المراجعة الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية، الأمر الذي دعا الشركات إلى الاهتمام بوجود

[1] بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص 7.

لجان مراجعة تأخذ على عاتقها متابعة تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فعالية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاءتها.

III-2-3-3 البعد الأخلاقي: ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية ونزاهة، وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.[1]

III-2-3-4 الاتصال وحفظ التوازن: ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركات ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية، ويحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

III-2-3-5 البعد الاستراتيجي: ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي والتطلع إلى المستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

III-2-3-6 تحقيق الإفصاح والشفافية: يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات، يجب أن لا يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة لذا فإن مبادئ حوكمة الشركات التي وضعتها OECD ترى أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت السليم عن كافة الأمور الهامة المتصلة بالوحدات الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة المالية.

[1] القشي ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006، ص 39.

III-2-3-7 إدارة الأرباح: تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير على حملة الأسهم أو سعر السهم أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين اتجاه وسلوك أعضاء لجنة المراجعة الذين يعملون خارج الوحدة، وبين المراجعين الداخليين في مراجعة إدارة الأرباح في الشركة وبذلك يمكن القول أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وعلى أسعار الأسهم.

III-2-3-8 تقويم أداء الوحدة الاقتصادية: إن من أهمية حوكمة الشركات دورها في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على ايجاد فرص عمل جديدة، كما أن من المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالوحدات الاقتصادية وحماية أصولها.

أي أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد على ايجاد مفهوم ومقاييس شاملة ومتنوعة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدرتها على الاستمرار لنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، وحول ما سبق وفي ضوء طبيعة الأبعاد التنظيمية السابقة لعملية تطبيق قواعد حوكمة الشركات ترى الباحثتين أهمية الإشارة إلى النقاط التالية:[1]

- ✓ بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية الاجتماعية إلا أن الأبعاد التنظيمية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق قواعد الحوكمة؛
- ✓ أن الأبعاد التنظيمية لعملية الحوكمة تعطى ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي:

[1] خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003 ، ص 40..

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي؛
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية؛
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية، وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

✓ إن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هو إنتاج معلومات محاسبة ذات استخدامات متعددة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي من خلالها يمكن المحافظة على حقوق هذه الأطراف.

III-3 تجارب بعض الدول العربية والغربية لحوكمة الشركات

أدى الاهتمام الكبير بمصطلح حوكمة الشركات إلى قيام العديد من الدول بالإصدار تقارير وتوصيات متعلقة بتطبيقها عن طريق شركاتها المحلية أو بورصاتها للأوراق المالية، وسنتطرق في هذا الجزء إلى بعض التجارب الدولية لهذا المصطلح عن طريق عرض بعض الدول العربية والغربية.

III-3-1 تجارب بعض الدول العربية في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات

سنحاول في هذا العنصر إبراز بعض التجارب في الدول العربية

III-3-1-1 تجربة مصر: لقد حظيت حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية باهتمام الباحثين والأكاديميين والممارسين لمنظمات مهنية مصرية وكذلك دولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومركز المشروعات الدولية الخاصة.

ففي عام 2001 قامت الجمعية المصرية للإدارة المالية بالتعاون مع مركز المصري للدراسات الاقتصادية وبرعاية البنك الدولي ووزارة التجارة الخارجية بتنظيم مؤتمر بعنوان" مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات"، وقد صدر عن هذا المؤتمر توصيات أهمها:[1]

✓ تأسيس معهد إقليمي للمديرين في مصر بهدف التدريب على نشر الوعي حول مبادئ حوكمة الشركات؛

✓ وضع هيكل تنظيمي لمعهد أو مركز للحوكمة في مصر على أن تنظم الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية لهذا الإطار الهيكلي الجيد.

[1] محمد حسن يوسف، بنك الاستثمار القومي، مركز المشروعات الدولية، مصر، 2007، ص 11-12.

وفي سنة 2001 أيضا قام البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإجراء دراسة حول مدى التزام جمهورية مصر العربية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات الدولية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999.

كما قامت هيئة سوق المال في مصر بإنشاء إدارة لحوكمة الشركات لمتابعة تنفيذ توصيات البنك الدولي الخاصة بمبادئ حوكمة الشركات.

وفي سنة 2003 تناولت دراسة تقييم قواعد وقوانين حوكمة الشركات في مصر، ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وتقييم تطور حوكمة الشركات وفقا للمعايير الدولية.

وفي عام 2004 قام مركز المشروعات الدولية وبالتعاون مع الهيئات المحلية في كل من مصر، الأردن والمغرب بالإضافة إلى المنتدى العالمي لحوكمة الشركات بإصدار تقرير بعنوان " حوكمة الشركات في مصر، المغرب، لبنان والأردن"، وقد تم علاج حالة كل دولة بمنهج مختلف وبعمق محدد وفقا لدرجة تقدم القطاع المالي في كل دولة.

وفي أكتوبر 2005 قامت إدارة حوكمة المؤسسات التابعة لهيئة سوق المال في مصر بإصدار دليل قواعد معايير حوكمة الشركات والتعاون مع مركز المديرين التابعة لوزارة الاستثمار المصرية.

وفي نوفمبر 2006 أصدرت الهيئة العامة لسوق المال المصرية بيانا تعهدت فيه بالتزام بمبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار في أكتوبر 2005، والعمل على إدخالها حيز التنفيذ اعتبار من أول يناير 2007.[1]

III-3-1-2 تجربة الجزائر: تعتبر حوكمة الشركات في الجزائر من أهم المواضيع التي تستقطب اهتمام الدولة الجزائرية في الوضع الراهن، ويرجع ذلك إلى حاجة مؤسساتنا لدعم القرارات التنافسية المحلية للظفر بسوق مفتوح ومتطور، ومن هنا سعت الحكومة الجزائرية إلى تشجيع الخوصصة والسماح بقدر أكبر من الحرية للقطاع الخاص بالإضافة إلى الاهتمام بآليات أداء الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر في مطلع 2010 إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS/IAS) وذلك بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74، ويسعى هذا النظام إلى إنتاج معلومات

[1] محمد حسن يوسف، بنك الاستثمار القومي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

ذات مصداقية عن الوضعية المالية للمؤسسات الجزائرية والحد من المخاطر والأخطاء وتسهيل عملية مراجعة الحسابات.[1]

وقد قامت جمعيات واتحاديات الأعمال الجزائرية بمبادرة اكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال بغاية جدب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيامه بهذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009 أعلنت كل من جمعية كير (CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات ومؤسسة التمويل الدولية.

وتبنى هذا المشروع كل من مؤسسة "الفكرة والعمل" حول المشاريع الخاصة ومعهد "رؤساء المؤسسات" والاتحاد الجزائري " لمنتجي المشروبات"، كما يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية جزئيا أو كليا وسيلة عملية بسيطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسة، قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة على أربع مبادئ أساسية وفق ميثاق الحكم الراشد في الجزائر لحوكمة المؤسسات وزيادة الوعي وإتباع دليل الجزائر الخاص بها. [2]

III-3-1-3 تجربة السودان: في أواسط التسعينات من القرن العشرين وبعد تفشي ظاهرة الفساد وغسيل الأموال وسوء الإدارة في المؤسسات العامة وخاصة قضايا الفساد الكبير التي حدثت في البنوك السودانية مما أدى إلى انهيار بعضها ووصول الأخرى إلى حافة الانهيار بالإضافة إلى حالات الاختلاس المتكررة في مؤسسات الدولة والشراء الوهمي والتزوير في المستندات والذي تبين فيه ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم استقلالية المراجع الداخلي وعدم التحديد الواضح للسلطات والصلاحيات وغياب القوانين واللوائح التي تحدد اختصاصات كل وظيفة، ومن أمثلة ذلك قضية بنك تنمية الصادرات والتي أوشك على إثرها البنك على الانهيار، ونظرا لتنامي الفساد في المؤسسات العامة السودانية فقد أصدرت حكومة السودان ممثلة في وزارة المالية عدة مناشير لتحسين الأداء والحد من الفساد في المؤسسات والمصارف أخرها منشور بنك السودان لعام

---

[1] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبة لمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر،07- 08 ديسمبر 2010 ، ص 09.

[2] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر،11 مارس 2009 ، ص 13.

2007 والذي نص على: تقوية وتفعيل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمصرف وفروعه وتنظيم إجراء توريد العملاء في حساباتهم مع وضع كافة التدابير والإجراءات الأخرى لضمان توريد المبلغ في حساب العميل في نفس الوقت، والعمل على توعية العملاء بأهمية استلام إيصالات التوريد ومراجعة أرصدة حساباتهم واتخاذ إجراءات فورية ضد المتسبب في عمليات الاختلاس والتزوير.[1]

III-3-1-4 تجربة السعودية: أوضحت لائحة حوكمة الشركات التي أصدرتها هيئة سوق المال السعودية تنظيمات جديدة لتكوين مجلس الإدارة كما يلي: أن يكون أعضاء المجلس من غير التنفيذين ويحضر الجمع بين رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي أخر وأن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو ثلث أعضاء المجلس، كما أجازت للجمعية العامة في أي وقت عزل جميع أعضاء مجلس الإدارة أو بعضهم ولو نص نظام الشركة على خلاف ذلك. [2]

III-3-2 تجارب بعض الدول الغربية في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات

سنحاول في هذا العنصر إبراز بعض التجارب في الدول الغربية

III-3-2-1 تجربة فرنسا: برزت عدة عوامل جعلت السوق أكثر اهتماما بقواعد حوكمة الشركات في فرنسا، من بينها وجود المستثمرين الأجانب والرغبة في تحديث سوق المال في باريس فقد قام كل من أعضاء المجلس الوطني (أصحاب الأعمال الفرنسيين) والجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة بإنشاء لجنة قواعد إدارة المؤسسات عن طريق إصدار تقرير فينو(VENOT) سنة 1995، والذي تضمن مجموعة من التوصيات أهمها: [3]

- ✓ يجب على المؤسسة أن تتجنب احتواء مجالسها عدد كبير من الأعضاء الذين دامت خدمتهم للمؤسسة أكثر من خمس سنوات؛
- ✓ على المجالس المشاركة في القرارات ذات الأهمية الإستراتيجية للمؤسسة وعلى المؤسسات أن تفصح كل سنة عن كيفية صنعها القرارات.

---

(1) فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة الشركات ودورها في تصنيف فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2012، ص ص53- 54.

(2) المرجع السابق، ص53.

(3) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 1999، ص99.

III-3-2-2 تجربة الولايات المتحدة: زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في الولايات المتحدة بسبب التطور الكبير الذي عرفه سوق المال، ووجود أيضا هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبة هذا السوق وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات المصدرة من طرف الشركات التي تعمل فيه، إضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة وقد تم إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم للحوكمة، وخاصة الشركات المسجلة أسهمها لدى البورصات، ومن الملاحظات أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة (CALPERS)، والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة بتعريف حوكمة الشركات وإبراز أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط والإرشادية والجوهرية لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية التابعة لـ(SEC) بإصدار تقريرها المسمى(TREADWAY COMMISSON)، والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوم مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة الشركات.

وفي عام 1999 أصدر كل من(NYSE) و(NASD) تقريرهما المعروف باسم (RIBBON REPORT BLUE) والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، حيث يضمن هذا التقرير عشر توصيات متعلقة بالشروط التي يجب أن تتوفر في عضو لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة لكي يتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد، وأيضا نص هذا التقرير على مسؤوليات أعضاء اللجنة تجاه إعداد التقارير المالية واتجاه وظيفة المراجعة الخارجية ووظيفة المراجعة الداخلية.

وفي عام 2002 إصدار قانون(SARBANES OXLEY) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات والتركيز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من

هؤلاء الأعضاء غير التنفيذيين مع وصف وتحديد الشروط التي يجب أن تتوافر لهم واضح مسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة مثل لجنة المراجعة ولجنة المكافآت ولجنة التعيينات والحوكمة.[1]

[1] حسين عبد الجليل آل غزوري، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 33.

خلاصة

ظهرت حوكمة الشركات بسبب انفصال الملكية عن التسيير وزاد الاهتمام بها بعد سلسلة أحداث الفشل التي ضربت أكبر الشركات التي لها وزن في الاقتصاد العالمي حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة وتحقيق أهداف المصالح خاصة المساهمين، كما بدلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ التي تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمالها.

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا حرفيا وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها، لذلك فكلما اتسع نطاق استخدامها كانت المصلحة أكبر للمجتمع.

الفصل الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء حوكمة الشركات

تمهيد

I-عموميات حول الإفصاح المحاسبي

II-جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

III-أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي

خلاصة

تمهيد

إن من أهم الأهداف المبتغاة من وراء تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو أن تتولد الثقة في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وهذه الجودة تبنى على مجموعة من المعايير التي يمكن الوصول إليها من خلال قواعد حوكمة الشركات فهذه الأخيرة تضمن المصداقية والموثوقية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب لما لها من أثر مباشرة على الأسواق المالية بصفة خاصة.

واستنادا لما تقدم يتناول هذا الفصل: عموميات حول الإفصاح المحاسبي وكذا التعرف على جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، وأخيرا أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي.

I- عموميات حول الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشأة كذلك يساهم في تحقيق فعالية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى القومي للاقتصاد الوطني، وسنحاول في هذا الجزء إبراز ماهية الإفصاح المحاسبي وكذا الأنواع، المقومات والقواعد الأساسية للإفصاح المحاسبي، دون أن ننسى العوامل المؤثرة فيه وكذا أهم الإفصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (01).

I- 1 ماهية الإفصاح المحاسبي

تعددت مفاهيم الإفصاح بتعدد النتائج المتوخاة والتي تقوم على مقاربات الهدف من الإفصاح المحاسبي، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى أهم التعاريف التي عرف بها الإفصاح المحاسبي، وكذا خصائصه وأهميته، دون أن ننسى أنواعه كالتالي:

I-1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي: توجد عدة تعاريف للإفصاح المحاسبي وسنحاول تقديم أهمها:

- عرف الإفصاح المحاسبي بأنه:" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، والإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"؛[1]
- كما عرف أيضا بأنه:" إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"؛[2]
- ويذكر في تعريف أخر بأنه:" المقياس الغير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات الإيضاحية والتكميلية في القوائم المالية"؛[3]
- كما يمكن تعريفه بأنه:" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة على الوحدة المحاسبية"؛[4]

---

[1] محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة (قواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي)، الدار الجامعية، بيروت، 2000، ص 245.

[2] وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي)، دار الحسن، عمان، 1996، ص 371.

[3] عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، دون سنة نشر، ص 19.

[4] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة، مطبعة دار السلاسل، الكويت، 1991، ص 322.

- ومن جهة أخرى عرف الإفصاح المحاسبي بأنه:" أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وبما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية"؛[1]
- كما عرف أيضا بأنه:" عبارة عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية الخاصة بالوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية"؛
- ومن وجهة نظر أخرى عرف بأنه:" عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة إطلاع على الدفاتر والسجلات في الشركة"؛[2]

ونستخلص مما تقدم بأن **الإفصاح المحاسبي** هو:" الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المالية للازمة لجميع الفئات التي تستخدمها والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها، وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة منها، باتخاذ القرارات المناسبة ولتحقيق الأهداف المرجوة".

I-1-2 خصائص الإفصاح المحاسبي: تتسم خصائص الإفصاح المحاسبي بما يلي: [3]

- ✓يمثل الإفصاح تقديم بيانات كمية معبرة عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي، وأخرى معلومات غير كمية؛
- ✓إن درجة الثقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛
- ✓تعتبر المعلومات الغير كمية صعبة التقييم والقياس؛
- ✓لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، المحاسبة الاجتماعية).[4]

---

[1] سعود حايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 479.

[2] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013 ، ص 03.

[3] حنان رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، دار الثقافة، الأردن، 1998، ص 211.

[4] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

I-1-3 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية: [1]

- ✓ يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات)، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- ✓ يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عمل تماثل المعلومات التي تستغله الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها؛
- ✓ يعمل على مساعدة الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- ✓ يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصات) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظم وكفئ كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال؛
- ✓ يسهل الإفصاح على عملية الاطلاع والمتابعة لصاحب العلاقة بالشركة، كما تأتي أهمية الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في عملية الكشف عن معلومات (مالية وغير مالية) التي تهم المستثمرين. [2]

وعليه يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وعدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات، ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة في ضوء معلومات كاملة وواضحة.

I-1-4 أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة، ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد

---

[1] عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 05.

[2] سعيدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011 ، ص 11.

كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، ويمكن القول أن أنواع الإفصاح المحاسبي تتمثل في:[1]

I-1-4-1 الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمول التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يعتمد على بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

I-1-4-2 الإفصاح العادل: يمثل الإفصاح العادل أو الصادق مطلبا أخلاقيا، اعتاد مدقق الحسابات أن يعتمد عند إبداء رأي نظيف أو غير محتفظ بقوله:" تعوض القوائم المالية بصورة عادلة– في كل الجوانب الهامة نسبيا– المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمنشأة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما"، كما يعبر المدقق في تقريره عن مدى التزام المنشأة بالثبات، ويشير إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عن إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية.[2]

I-1-4-3 الإفصاح الكافي: ويعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية .[3]

ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

I-1-4-4 الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

I-1-4-5 الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): وهو يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأس مالي الحالي ومصادر تمويلية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح

---

[1] رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007، ص 55.

[2] حنان رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص 217.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 33.

من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى.[1]

I-1-4-6 الإفصاح الوقائي: ويهدف هذا النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محددة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل، ومن هنا يعتمد ذلك المفهوم على تبسيط المعلومات المالية التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد Soft data ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.[2]

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح الكامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، ولكن بالنسبة للإفصاح الإعلامي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى أخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

I-2 المقومات والقواعد الأساسية للإفصاح المحاسبي

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات والقواعد الرئيسية التالية:

I-2-1 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي: يستند الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات يمكن إبرازها فيما يلي:[3]

I-2-1-1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية منها فئات داخلية مثل الإدارة والموظفين، وفئات خارجية مثل المساهمين والدائنون والمقرضون وهناك اختلاف بين هذه الفئات في مستوى الفهم والكفاءة في التعامل مع هذه المعلومات، لذلك

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 491.

[2] عبير بيومي محمود محمد أمين، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري سوق الأوراق المالية المصرفية، مذكرة ماجستير في كلية التجارة، جامعة القاهرة ، مصر، 2011، ص 89.

[3] لعيبي هاتو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 2009 ، ص 33.

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا في فئة معينة فقط بل يتعدد ذلك ليشمل مجموعة من الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير لذلك يجب تصميم تلك التقارير من حيث الشكل والمحتوى بحيث يخدم الأغراض العامة لجميع الفئات المستخدمة لهذه التقارير وخاصة من لديهم سلطة وإمكانية محددة في الحصول على المعلومات.

ويوجد خصائص لمستخدمي المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها كالتالي: [1]

- ✓ المستخدمين الأساسيين للقوائم المالية هم من خارج الشركة لديهم القدرة أو سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي يرغبون الحصول عليها؛
- ✓ يمكن أن يتسع مفهوم المستخدمين ليشمل المواطنين جميعا في بعض الحالات لا سيما في تلك الأحوال التي يكون أداء الشركة مؤثرا على الاقتصاد القومي بشكل واضح؛
- ✓ القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية والعلاقات التجارية والاقتصادية؛
- ✓ إن القوائم المالية معدة لأولئك المستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

I-2-1-2 تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية: يتحدد الغرض الذي سوف ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية للجهة المستفيدة بشكل رئيسي، حيث تعتبر تحديد الأغراض من الجهة المعدة للتقارير المالية ذات أهمية بالغة في تحديد الغرض من تلك المعلومات التي تعد للجهة المستفيدة، فبعض هذه المعلومات المالية تعد لغرض تقديمها للجهة المستفيدة مثل المقرضين والبنوك، حيث تعتبر بعض تلك المعلومات ملائمة لجهة مستفيدة تكون غير ملائمة لجهة أخرى، ومن وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبة الأمريكية التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966م بالقول:" في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح تعد الملائمة للمعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض

[1] عثمان زيادة عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى"، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولا الغرض الذي يستخدم فيه إذ أن المعلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.[1]

I-2-1-3 تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: والتي تترك أثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتم الإفصاح المناسب أن يتم غرض المعلومات فيها يسهل منهما، وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

كما يقع على عاتق الإدارة المسؤولة الأساسية في إعداد وعرض البيانات المالية للمشروع التي تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية القادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة والإدارة ولديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجات الذاتية.

كما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا بالتفاصيل، أما من الملاحظات أو الإيضاحات الملحقة في تلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذ كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة، وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة هي الأدوات والطرق الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم المالية كذلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو زيادة الإفصاح عن أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح.[2]

I-2-1-4 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: يتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح

[1] عبير بيومي محمود محمد أمين، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري سوق الأوراق المالية المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] لعبيي هاتو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

المحتجزة ثم قائمة التغيرات في المركز المالي هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية لكن نظر التعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من تلك القوائم، لكن القوائم المالية تعد في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.[1]

I-2-1-5 توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية: يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مقيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلية للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم من إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات.[2]

I-2-2 القواعد الأساسية للإفصاح المحاسبي: يمكن إبراز أهم القواعد في النقاط التالية: [3]

✓ الإفصاح عن السياسات المحاسبية وهي المبادئ والأعراف والقواعد والإجراءات التي تتبعها الإدارة في إعداد البيانات المالية ولابد من أن تختار الإدارة من بين هذه البدائل السياسية ويجب على الإدارة مراعاة ما يلي:

- الحيطة والحذر في قياس نتائج العمليات لدى إعداد البيانات المالية؛
- مضمون الأحداث والعمليات المالية يجب مراعاتها؛
- مراعاة الأهمية النسبية.

✓ يجب الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية والتي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل والملاحظات على البيانات الأخرى وتصنف هذه المعلومات إلى ما يلي:

---

[1] عثمان زيادة عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] لعيبي هاتو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009 ، ص 164.

- قواعد خاصة بالإفصاح العام عن المعلومات لأسهم الشركة، مكان تسجيلها، تاريخ الميزانية العمومية، الفترة المحاسبية التي تغطيها البيانات المالية؛
- قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية لقواعد الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل والأصول المتداولة والمطلوبات طويلة الأجل والمطلوبات قصيرة الأجل وحقوق المساهمين، وقائمة الدخل.

✓ الإفصاح المطلوب توفيره وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بالنسبة لبيان التغير في المركز المالي، يجب الإفصاح عن مصادر واستخدامات الأصول من العمليات بصورة منفصلة عن المصادر والعناصر غير العادية، أما بالنسبة لقائمة الدخل يجب الإفصاح عن الدخل الناتج من العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج من بنود غير عادية.

I-3 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وأهم الإفصاحات التي جاء بها المعيار المحاسبي رقم 01

يمكن إبراز العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي وأهم الإفصاحات فيمايلي:

I-3-1 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في القوائم المالية، ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وأخيرا عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها ويتضح ذلك فيما يلي: [1]

I-3-1-1 عوامل بيئية: تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية سياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها.

I-3-1-2 عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهم تلك الصفات مدى ملائمة تلك المعلومات، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن المعلومات الواردة بالقوائم المالية ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

[1] تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط2، 1995، ص ص 27- 30.

I-3-1-3 عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: هناك مجموعة من العوامل أو الخصائص التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية منها حجم المنشأة، وعدد المساهمين، صافي الربح، عمر المنشأة وحجم المديونية وغيرها من الخصائص، وقد تؤثر في درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويتمثل ذلك في: [1]

I-3-1-3-1 حجم المنشأة: تتطلب عملية إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين، منها تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، كما يتبين وجود علاقة موجبة بين حجم المنشأة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، وقد يرجع ذلك إلى أن الوزن النسبي لتكلفة المعلومات من التكاليف الإجمالية للمشروع الكبيرة الحجم يكون عادة مقبولا للقياس كما هو عليه الحال بالمشروعات الأصغر حجما.

I-3-1-3-2 عدد المساهمين: هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات المطلوب عنها من قبل المساهمين أومن ينوب عنهم من المحللين الماليين.

I-3-1-3-3 حجم المديونية: يؤثر حجم المديونية على درجة الإفصاح من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن تفاصيل التزاماتها وتواريخ استحقاقها والرهانات المترتبة على مديونيتها، إضافة إلى أن دائني الشركة يرغبون بالحصول على معلومات مفصلة حول وضع الشركة من حيث الأداء المالي والتدفقات النقدية لتقييم ربحيتها ومقدرتها على السداد، الأمر الذي ينعكس بالمزيد من الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

I-3-1-3-4 عمر المنشأة: يكون عمر المنشأة عاملا مؤثرا في تحسين درجة الإفصاح عن المعلومات بافتراض أن المنشأة الأقدم من حيث التأسيس تتجه للإفصاح عن معلومات أكثر من المنشأة حديثة التأسيس وقد يعود ذلك لعدة أسباب:

- ✓ تساعد خبرتها التشغيلية السابقة في عملية الإبلاغ المالي على التنبؤ بالأداء المستقبلي؛

[1] تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

✓قابلية أسهمها للتداول في السوق بشكل أكبر لطول مدتها وجودتها في الصناعة، مما يترتب عليه تفهم متطلبات الإفصاح التي يرغب فيها مستخدمي القوائم المالية.

I-3-1-3-5 ربحية المنشأة: يمكن قياس الربحية من خلال طرق عديدة، تتضمن هامش الربح ومعدلات العائد وتبقى العلاقة بين ربحية المنشأة ودرجة الإفصاح عنها على الرأي القائل بأن: المنشأة الأكثر ربحية تتجه للإفصاح عن المعلومات في تقاريرها السنوية بشكل أكبر من المنشآت الأقل ربحية، وذلك لتبرير المكافأة والمزايا التي تحصل عليها الإدارة.

I-3-2 الإفصاحات التي جاء بها المعيار الدولي رقم (1): تناولت القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما وجدت في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ما يلي:[1]

- ✓ المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة؛
- ✓ القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات؛
- ✓ القوائم المتعلقة بالقوائم المالية؛
- ✓ أساليب عرض المعلومات؛
- ✓ مكونات القوائم المالية؛
- ✓ المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي؛
- ✓ المعلومات التي تعرض إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات؛
- ✓ المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل؛
- ✓ المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات؛
- ✓ التغيرات في حقوق المساهمين؛
- ✓ الإفصاح عن السياسات المحاسبية؛
- ✓ الإفصاح عن التغيرات السياسات المحاسبية؛
- ✓ الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية؛
- ✓ فرضية استمرارية المنشأة؛

---

[1] حكيمة بوسلمة ، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 ، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، أكتوبر2009 ، ص 04- 05.

- ✓ أساس الاستحقاق المحاسبي؛
- ✓ ثبات العرض.

I-3-2-1 المعلومات التي يجب عرضها في تقرير مجلس الإدارة: ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بالمهام التالية:[1]

- ✓ استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، الموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسة، وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار؛
- ✓ اختيار وتحديد مكافئات ومرتبات والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذا لزم الأمر مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب؛
- ✓ مراعاة التناسب بين مكافئات كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وبين مصالح الشركة والمساهمين في الآجل الطويل.

ويجب أن يظهر تقرير مجلس الإدارة جميع المعلومات العامة وذات العلاقة، وهناك أنواع معينة من المعلومات يمكن أن تعرض مباشرة من قبل الإدارة في شكل تقرير رئيس مجلس الإدارة، ويجب أن يشمل هذه المعلومات ما يلي:

- الأحداث غير المالية والتغيرات التي طرأت خلال السنة والتي أثرت على عمليات المنشأة؛
- التوقعات بالنسبة لمستقبل الصناعة والاقتصاد؛
- الخطط المستقبلية بخصوص النمو والتغيرات في العمليات في الفترات المستقبلية؛
- حجم وأثر النفقات الرأسمالية الجارية والمتوقعة والجهود البحثية.

[1] تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

I-3-2-2 القواعد المتعلقة بتقرير مراجع الحسابات[1]

يعد تقرير الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المراجع ولها مصلحة في التقارير المالية المنشورة، ويوجه التقرير عادة إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع وهي الجمعية العمومية للمساهمين.

وقد أجمعت المعاهد والجمعيات المحاسبية العالمية على وجوب قيام مراجع الحسابات بوضع تقرير خطي يبين فيه رأيه المحايد المستقل بالنسبة للقوائم المالية ككل، كما يجب أن يبرز بوضوح رأي المراجع في القوائم المالية وفي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

وذلك استنادا إلى أطر ومبادئ ومعايير تحدد بموجب التشريعات المحلية أو قواعد ومعايير صادرة من هيئات مهنية ذات علاقة، أو نتيجة تطور الأعراف المحلية أو المبادئ المحاسبية الدولية كما هو الحال في الوقت الحاضر، لا يعتبر تقرير المراجع المكان الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات المادية الهامة المتعلقة بالمنشأة موضع الفحص والمراجعة، ولكنه يمكن أن يخدم كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية للمعلومات:

- ✓ الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المقبولة قبولا عاما؛
- ✓ الأثر النسبي الناجم عن التغيير من طريقة محاسبية متعارف عليه ومقبولة قبولا عاما إلى طريقة أخرى؛
- ✓ الاختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بخصوص قبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية.

I-3-2-3 القواعد المتعلقة بعرض القوائم المالية: القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي يقوم بها والهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما يفيد سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للموارد الموكلة إليها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي:

- ✓ الأصول؛
- ✓ الالتزامات؛

[1] قصابي إلياس، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادي الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق ، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر ، ماي2010 ، ص6.

- ✓ الحقوق؛
- ✓ الدخل والمصروفات بما في ذلك الأرباح والخسائر؛
- ✓ التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية للمستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وبشكل خاص توقيت وتوكيد النقد[1].

I-3-2-4 أساليب عرض المعلومات: يتم عرض المعلومات في التقارير المالية وفقا لأحد الأساليب الآتية:

- ✓ الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه إلى رقم معين دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية؛
- ✓ الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى رقم الملحوظة في صلب القائمة؛
- ✓ الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية؛
- ✓ البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة يبعضها بشكل قريب[2].

I-3-2-5 مكونات القوائم المالية: لقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم01 مكونات القوائم المالية على النحو التالي: [3]

- ✓ قائمة المركز المالي؛
- ✓ قائمة الدخل الشامل؛
- ✓ قائمة تظهر إما:
  - كافة التغييرات في حقوق الملكية؛
  - التغيرات في حقوق الملكية غير تلك الناشئة عن العمليات مع أصحاب المشروع سواء بزيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.
- ✓ قائمة التدفقات النقدية؛
- ✓ السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.

---

[1] قصابي إلياس، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] المرجع السابق، ص8.

[3] IASC : presentation of financial statement on the website : www.iasb.org..

I-3-2-5-1 قائمة المركز المالي (الميزانية): تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي يتم إعداد القوائم المالية على أساسها.[1]

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو اتجاه الغير. [2]

الأصول: وهي منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.[3]

الخصوم: وهي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ولكي يوصف البند بأنه التزام يجب توفر الشروط التالية: [4]

- يتطلب الالتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الالتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين؛
- لا يمكن تفادي الالتزام؛
- وقوع الحدث الملزم للمنشأة؛

وتنتج الالتزامات عادة من معاملات تمكن المنشأة بتسوية من الحصول على موارد وتنشأ الالتزامات الأخرى من تحويلات غير تبادلية عن طريق الإعلان عن توزيعات الأرباح للمساهمين.

I-3-2-5-2 قائمة الدخل: قائمة الدخل هي محور اهتمام المعرفة المحاسبية، فهي الوسيلة التي على ضوئها يمكن تقييم مدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، وهي مؤشر العمليات التي أنجزتها الوحدة خلال فترة معينة وهي أيضاً الدافع الأساسي لاستثمار الأموال في مجال الأعمال، وهي محور اهتمام

---

(1) طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ، ج1، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر،2004، ص111.

(2) محمد مطر وأخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية)، دار الحنين للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص169.

(3) راضي مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية ، دار المسيرة ، الأردن، ط1، 2006 ، ص38 .

(4) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار الثقافة، مصر، ط1، 2008 ، ص501 .

الأجهزة الحكومية لفرض الضرائب، فضلاً عن ذلك فهي من المبررات الجوهرية لاستمرار وبقاء الوحدة الاقتصادية.[1]

I-3-2-5-3 قائمة التغير في حقوق الملكية: هذه القائمة تظهر في الفقرات من 86 إلى 89 وقد سماها بقائمة حقوق الملكية IASI لقد فسرها المعيار الدولي رقم 1 وهي كالتالي:[2]

✓ يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمة تظهر ما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين إجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم8؛
- إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

❖ المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين؛

❖ رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والحركات خلال الفترة؛

❖ مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبنية بشكل مستقل كل حركة.

✓ تعكس التغيرات في حقوق مساهمي منشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في البيانات المالية، وفيما عدا التغيرات الناجمة عنه عمليات مع المساهمين مثل مساهمات وأرباح رأس المال يمثل التغير الكلي في حقوق المساهمين إجمالي الأرباح والخسائر التي ولدتها أنشطة المنشآت خلال الفترة؛

✓ يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم8 صافي الربح أو الخسارة للفترة، الأخطاء والتغيرات الأساسية في السياسات المحاسبية أن تدخل كافة بنود الدخل والمصروفات المعترف بها، في فترة تحديد صافي الربح أو

---

[1] أحمد محمد نور ، شحاتة السيد شحاتة ، مبادئ المحاسبة المالية (المبادئ والمفاهيم و الإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 236.

[2] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS ، إثراء للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، ط1، 2008 ، ص ص 128-129.

الخسارة للفترة ما لم يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بخلاف ذلك، وهناك معايير أخرى تتطلب الاعتراف بشكل مباشر بالأرباح والخسائر مثل إعادة تقييم الفوائض والعجز وفروقات معينة في الصرف الأجنبي على أنها تغيرات في حقوق المساهمين إلى جانب المعاملات الرأسمالية مع مالكي المنشأة، وحيث أنه من المهم أن يؤخذ في الاعتبار كافة الأرباح والخسائر عند تقييم التغيرات في المركز المالي لمنشأة بين تاريخي ميزانية عمومية فإن هذا المعيار يتطلب جزءا مستقلاً للبيانات المالية التي تبرز إجمالي أرباح وخسائر المنشأة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين .

I-3-2-5-4 السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية: السياسات المحاسبية هي الأسس المحاسبة المختارة والمتبعة بواسطة منشآت الأعمال، وعلى الإدارة اختيار تلك السياسات المحاسبية التي تعتقد أنها مناسبة لظروف أعمال المنشأة وتلائم تماماً أغراض العرض العادل للنتائج والمركز المالي، وهناك أربعة مفاهيم أساسية ذات قبول عام وهي:[1]

- ✓ **المشروع المستمر**: أي أن المنشأة مستمرة في نشاطها التشغيلي للمستقبل المنظور؛
- ✓ **الاستحقاق**: ويقصد به أن الإيرادات تكتسب في الفترة التي تخصها دون النظر إلى واقعة التحصيل وكذلك المصروفات تستحق في الفترة التي استنفدت فيها وبغض النظر عن واقعة السداد؛
- ✓ **الثبات أو التماثل**: ويعني الثبات أو التماثل في المعاملة المحاسبية للبنود المتمثلة خلال فترة محاسبية وكذلك من فترة إلى الفترة التالية لها؛
- ✓ **الحيطة والحذر**: ويقصد بها أن الإيرادات والأرباح لا يعترف بها إلا عند تحقيقها فعلا سواء في شكل نقدي أو أصول أخرى وتتمتع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بعدة مزايا، حيث يتم استخدامها في النواحي التالية:

- عرض المعلومات غير الكمية كجزء مكمل للتقارير المالية؛
- الإفصاح عن أهلية أو القيود على البنود الواردة في القوائم المالية، مثل وجود رهون لبعض الأصول الثابتة وأية قيود على الأرباح؛
- الإفصاح وبمقدار أكبر من التفصيل مقارنة بما يتم عرضه في صلب القوائم المالية؛

[1] قصابي إلياس، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- عرض أية معلومات كمية أو وصفية ذات أهمية ثانوية.

وهناك نواحي قصور أو عيوب لتلك الإيضاحات وتتمثل فما يلي:

❖ قد تبدو صعبة القراءة والفهم دون دراسة متمعنة، لذلك قد يتم إهمالها من قبل قارئ البيانات المالية؛

❖ تعتبر النصوص الوصفية أكثر صعوبة عند استخدامها لاتخاذ القرارات مقارنة بعرض البيانات المالية للقوائم؛

❖ نظرا للتعقيد المستمر في أعمال المنشآت هناك خطورة للإفراط في استعمال الإيضاحات على حساب تطوير مبادئ وطرق جديدة لعرض الأحداث وتجسيد العلاقات بين البنود المالية في صلب القوائم المالية.

ويمكن تصنيف أنواع الإيضاحات الأكثر شيوعا على النحو التالي:

➢ إيضاح لحقوق الدائنين في أصول معينة وترتيب هذه الحقوق حسب أولويتها؛

➢ الإفصاح عن الالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة؛

➢ الإفصاح عن المحددات والقيود على توزيعات الأرباح على المساهمين؛

➢ وصف العمليات المؤثرة على رأس المال وحقوق المساهمين بالشركة؛

➢ وصف العقود المرغوب تنفيذها والتي أبرمتها الشركة مع الغير؛

➢ عرض بيانات حول طبيعة العمليات بين الأطراف ذات العلاقة.

I-3-2-2-6 المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي: نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية العمومية كحد أدنى وهي كما يلي: [1]

✓ الأملاك والمصانع والمعدات؛

✓ الموجودات غير الملموسة؛

✓ الموجودات المالية؛

✓ الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية؛

✓ المخزونات؛

✓ الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛

✓ النقد و معامل النقد؛

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا، 2008، ص 276.

- ✓ الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
- ✓ الالتزامات والموجودات الضريبية؛
- ✓ المخصصات؛
- ✓ الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة؛
- ✓ رأس المال الصادر والاحتياطات.

I-3-2-7 المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات: يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسب حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة ويجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:[1]

- ✓ بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:
  - عدد الأسهم المصرح بها؛
  - عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل؛
  - القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية؛
  - مطابقة لعدد الأسهم غير المعدودة في بداية ونهاية السنة؛
  - الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال؛
  - أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شريكاتها الزميلة؛
  - الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.
- ✓ وصف طبيعة وعرض لكل احتياطي ضمن حقوق المالكين؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، مرجع سبق ذكره، ص 115.

✓مبلغ أرباح الأسهم الموزعة أو المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية؛

✓مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها.

I-3-2-8 المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل: تنص الفقرة 75-76 من المعيار الدولي رقم 01 على أن يجب أن يشمل بيان الدخل الشامل كحد أدنى للبنود التي تعرض المبالغ التالية:[1]

✓ الإيراد؛

✓ نتائج الأنشطة التشغيلية؛

✓ تكاليف التمويل؛

✓ حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛

✓ المصروف الضريبي؛

✓ الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛

✓ البنود غير العادية؛

✓ حصة الأقلية؛

✓ صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولية، أو عندما يكون هذا العرض ضروريا من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة؛
- يجب أن تفصح المؤسسة عن البنود التالية في بيان الدخل الشامل كتخصيصات للربح أو الخسارة للفترة:

❖ الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حصة الأقلية، مالكي الشركة الأم؛

❖ إجمالي الدخل الشامل للفترة المنسوبة إلى حصة الأقلية، مالكي الشركة الأم.

- يجب على المؤسسة أن تعرض بنود السطر الإضافية والعناوين بالإضافة إلى المجاميع الفرعية في بيان الدخل الشامل وبيان الدخل المنفصل إذا تم عرضه عندما يكون هذا العرض ذو علاقة بفهم أداء المؤسسة المالي؛

[1] حسن القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره، ص 277.

- يجب على المؤسسة عدم عرض أي بند من بنود الدخل أو المصاريف كبنود استثنائية في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل المنفصل أو في الملاحظات.

I-3-2-9 المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أوفي الإيضاحات: عندما تكون بنود الدخل أو المصاريف جوهرية، يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعتها وقيمتها بشكل منفصل كذلك يجب على المؤسسة أن تعرض تحليلا للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد إما على طبيعة المصاريف أو وظيفتها ضمن المنشأة، أيها يوفر معلومات مناسبة وملائمة.

يتم إجراء تصنيف جزئي لبنود المصاريف تفصيليا من أجل تسليط الضوء على مجال من مكونات الأداء المالي الذي قد تختلف من حيث الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها، ويتم تقديم هذه التحليلات بطريقة واحدة أو بطريقتين:[1]

✓ **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة**

يشار إلى التحليل الأول أنها طريقة طبيعة التكلفة (حيث تقوم المؤسسة بتجميع التكاليف حسب طبيعتها) مثال ذلك الاستهلاك ومشتريات المواد وتكاليف النقل والأجور والرواتب وتكاليف الإعلان، ولا يتم إعادة توزيعها بين المهام ضمن المشروع، وهذه الطريقة سهلة التطبيق في العديد من المشاريع الصغيرة لأنه لا توجد ضرورة لإجراء توزيعات التكاليف التشغيلية بين التصنيفات حسب المهمة.

✓ **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة**

يشار إلى التحليل الثاني على أنه طريقة وظيفة المصروف أو تكلفة المبيعات وتصنيف التكاليف بموجب هذا الأسلوب حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الأنشطة الإدارية، وهذا العرض كثيرا ما يقدم معلومات للمستخدمين ملائمة أكثر من تصنيف التكاليف حسب طبيعتها، إلا أن التوزيع التكاليف على الوظائف يمكن أن يكون حسب التقدير الفردي ويشمل اجتهاد كبيرا، وعلى المؤسسة التي تصنف التكاليف حسب وظيفتها الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة التكاليف بما في ذلك تكاليف الاستهلاك والإطفاء وتكاليف الموظفين.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

I-3-2-10 التغيرات في حقوق المساهمين: بناء على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم01 يجب على المنشأة أن تعرض كمكون منفصل لقوائمها المالية قائمة تظهر فيما يلي:[1]

✓الربح أو الخسارة للفترة؛

✓كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين؛

✓إجمالي الدخل والمصروف للفترة؛

✓الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية و تصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم8، إضافة الى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات فيما يأتي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكي؛
- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.

I-3-2-11 الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية: يقصد بالتغيرات في السياسات المحاسبية الانتقال من مبدأ محاسبي مقبول عموما الى مبدأ محاسبي بديل مقبول هو الأخر، كالانتقال من طريقة LIFO لتقييم المخزون إلى طريقة FIFO ، كالانتقال من طريقة القسط الثابت في إهلاك الأصول إلى طريقة الإهلاك المتناقص، مما يستوجب الإفصاح عن تأثير هذا التغيير على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية الجارية والواردة بالقوائم المالية، ويتم الإفصاح عن التسوية في قائمة الدخل للفترة الحالية، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح مهم جدا خاصة للشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، حيث أن هناك من يرى أن التغيرات في صافي الدخل – الناتجة عن التغير في الطريقة المحاسبية – لا تؤثر بدرجة مهمة على السعر السوقي للسهم إذا تم الإفصاح عنها.

ومن ناحية أخرى تؤيد افتراضات السوق الكفء الاستنتاج الذي يقرر أن الإفصاح في حد ذاته سوف يكون كافيا إذا تمكن المستثمرون المحللون الماليون من التفسير الصحيح للقوائم المالية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص 119.

I-3-2-12 الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية: يعرف المعيار المحاسبي الدولي رقم10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية بأنها:" تلك الأحداث التي قد تكون في صالح المنشأة أو في غير صالحها، والتي حدثت خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على نشر القوائم المالية".

وتتمثل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في:

- ✓ الأحداث التي تؤثر مباشرة على الأرقام والمبالغ المنشورة في القوائم المالية؛
- ✓ الأحداث التي تغير بشكل مادي التقييمات الصحيحة المستمرة للميزانية أو العلاقات بين أصحاب حقوق الملكية، أو تؤثر بشكل مادي على فائدة الأنشطة المنشورة للسنة السابقة كوسيلة للتنبؤ للفترة الجارية؛
- ✓ الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل مادي على العمليات التشغيلية أو التقييمات المستقبلية وقد تتطلب معالجة الأحداث اللاحقة ما يلي:
  - تعديل قيمة الموجودات والمطلوبات؛
  - أو فقط الإفصاح عنها دون تعديل القوائم المالية.[1]

I-3-2-13 فرضية استمرارية المنشأة: يقضي هذا الافتراض بأن حياة المنشأة إلى ما لا نهاية ما لم يقم دليل على غير ذلك، ويتفق هذا الافتراض مع التوقع الطبيعي لأصحاب تلك الوحدة وكذلك الإدارة، حيث يعد احتمال التصفية حالة استثنائية، ولاشك أن ظهور شركات المساهمة قد أكد على صحة الافتراض المنطقي لما تتصف به هذه الشركات من أن استمرارها لا يتوقف على حياة المساهمين، حيث يستطيع المساهم بيع أو رهن أو التنازل عن حصته من رأس المال دون أن يؤثر ذلك على حياة الشركة، كما أن كثيرا من المبادئ العلمية المطبقة في المحاسبة تجد مبررها في افتراض الاستمرار وخاصة تلك المبادئ التي تحكم تقويم الأصول الثابتة التي تقتني من أجل تحقيق خدمات طويلة الأجل في المستقبل وبطبيعة الحال فإن المبادئ التي تحكم التقويم في حالة المشروع المستمر لابد أن تختلف عن تلك التي تحكم حالات التصفية.

[1] حسن القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 280.

وبناء على ذلك يتم تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية متساوية، غالبا ما تكون سنة مالية (اثني عشر شهرا) من أجل معرفة نتيجة أعمال المنشأة في نهاية كل فترة محاسبية بدلا من الانتظار حتى تصفية المنشأة تصفية كاملة.[1]

I-3-2-14 أساس الاستحقاق المحاسبي

يجب على المنشأة المستمرة إعداد قوائمها المالية عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي، كما جاء في نص الفقرة 25 من المعيار المحاسبي الدولي رقم01 وهذه الفقرة تعني أن يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله، ويتم تسجيلها في التسجيلات المحاسبية والإفصاح عنها في القوائم المالية للفترات التي تتعلق بها أي يتم الاعتراف بالنفقة في الفترة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.

I-3-2-15 ثبات العرض

تنص الفقرة 27 من المعيار المحاسبي الدولي رقم01على أنه:" يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- ✓ إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المنشأة أو مراجعة لعرض تقاريرها المالية، وأن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث و العمليات؛
- ✓ إذا تطلب معيار إجراء تغيير في العرض.

II - جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي النظر إلى وعي المستهلكين في اختيار الخدمات ذات الجودة الأفضل ولهذا زاد الاهتمام بحوكمة الشركات وخاصة من الناحية المحاسبية والمالية والاقتصادية والمتعلقة بإعداد التقارير والقوائم المالية المفصح عنها، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير، لذلك فإن الالتزام بتحقيق الجوانب الفكرية للحوكمة سوف ينعكس بشكل مباشر على تلك التقارير وسنتعرض في هذا

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص38 .

الجزء بالتفصيل إلى تعريف جودة المعلومات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات المحاسبية ومعاييرها والعوامل المؤثرة فيها.

II-1 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: سنحاول في هذا العنصر إبراز النقاط التالية:

II-1-1 تعريف جودة المعلومات المحاسبية

أصبح لمفهوم الجودة أبعاد متشعبة وجديدة ارتبطت بشتى الميادين وفيما يلي أهم التعاريف التي قدمت لها.

II-1-1-1 تعريف الجودة: توجد عدة تعريف للجودة وسنحاول تقديم أهمها: [1]

- لقد عرفها بعضهم بأنها:" عبارة عن مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز بها المنتج والخدمة، والتي تؤدي إلى تلبية حاجات المستهلكين والعملاء، سواء من حيث تصميم المنتج أو تصنيعه أو قدرته على الأداء في سبيل إرضاء هؤلاء العملاء وإسعادهم".
- وقد عرفتها الجمعية الفرنسية للمعايير بأنها:" مجموعة من الخصائص والمميزات لمنتوج أو خدمة والتي تعطيه القدرة على تلبية الاحتياجات المعبرة عنها أو الضمنية"؛
- كما عرفت أيضا بأنها:" عبارة عن مقياس لدى تلبية حاجات الزبائن ومتطلباتهم المعلنة والضمنية".[2]
- بينما عرفها معهد الفيدرالي في أمريكا بأنها:" منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل، إذ يتم استخدام الأساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات"؛[3]
- وعرفت المنظمة الدولية للتقييس (iso)* الجودة بأنها:" الدرجة التي تشبع فيها الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال جملة الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا، وتؤكد المواصفات على ضرورة تحديد تلك الحاجات والتوقعات وكيفية إشباعها"؛[4]

---

[1] عبد النبي الطائي وآخرون، الجودة الشاملة IQM ولإيزو، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003، ص 29.

[2] je marie châtelet , méthodes productique et qualité édition mawletting , sa , paris , 1996 , p 12.

[3] هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص 48.

* (iso) هي اختصار International standardisation organisation وهي مسمى المنظمة العالمية للمعايرة، وتقوم هذه المنظمة بوضع مقاييس عالمية لنظام إدارة الجودة في أية منظمة، سواء كانت إنتاجية أو خدمية.

[4] محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010، ص ص 12_ 13.

- عرفها المعهد الأمريكي للمعايير بأنها:" حملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء بالاحتياجات المعينة".[1]

II-1-1-2 تعريف المعلومات المحاسبية

تمثل المعلومات النتائج التي تحصل عليها من عملية معالجة البيانات فالبيانات بعد أن يتم إدخالها إلى نظام المعلومات تخضع لعدة عمليات معالجة مثل التبويب والتحليل والتلخيص والعرض في تقارير تتناسب وغرض الاستخدام الذي طلبت من أجله وفي الوقت المناسب، وبذلك تتحول البيانات إلى معلومات.

- فالمعلومات المحاسبية هي:" البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث الحاجة إلى التفصيل فيها من جهة، ومدى اختصارها على شكل دلالات رقمية مركزة من جهة أخرى لكي تكون ذات منفعة لمتخذي القرار"؛ [2]
- كما عرفت أيضا بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية في خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا"؛[3]
- كما تعرف على أنها:" عبارة على البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كامل بالنسبة لمستخدم مما يمكنه من استخدامها في العمليات التجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات".[4]

II-1-1-3 تعريف جودة المعلومات المحاسبية: توجد عدة تعاريف لجودة المعلومات المحاسبية يمكن إبرازها فيما يلي:[5]

- يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها:" مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها "؛

---

(1) نزار عبد المجيد البرواري، إدارة الجودة(مدخل للتميز والريادة)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 138.

(2) أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص ص 07-08.

(3) زياد هاشم يحي، قاسم محسن الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، العراق، ط1، 2003، ص 27.

(4) عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم ونظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004، ص 13.

(5) ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- كما عرفت أيضا بأنها:" تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات"؛
- ويقصد كذلك بجودة المعلومات المحاسبية بأنها:" تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو المعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة"؛
- ومن جهة يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها:" أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة المنشأة"؛
- ومن جهة أخرى عرفت بأنها:" الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية".[1]

II-1-2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة مستخدم متخذ القرارات، لا بد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية.

وبناءا على ما تقدم، فإنه يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد خصائص المعلومات النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (SFAC.NO.2) حول المفاهيم المحاسبية الذي أصدره عام 1980 هذه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في الشكل التالي:

[1] سطم صالح حسين، صدام محمد محمود الحيالي، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 3، 2006، ص 137.

الشكل رقم(II-7): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

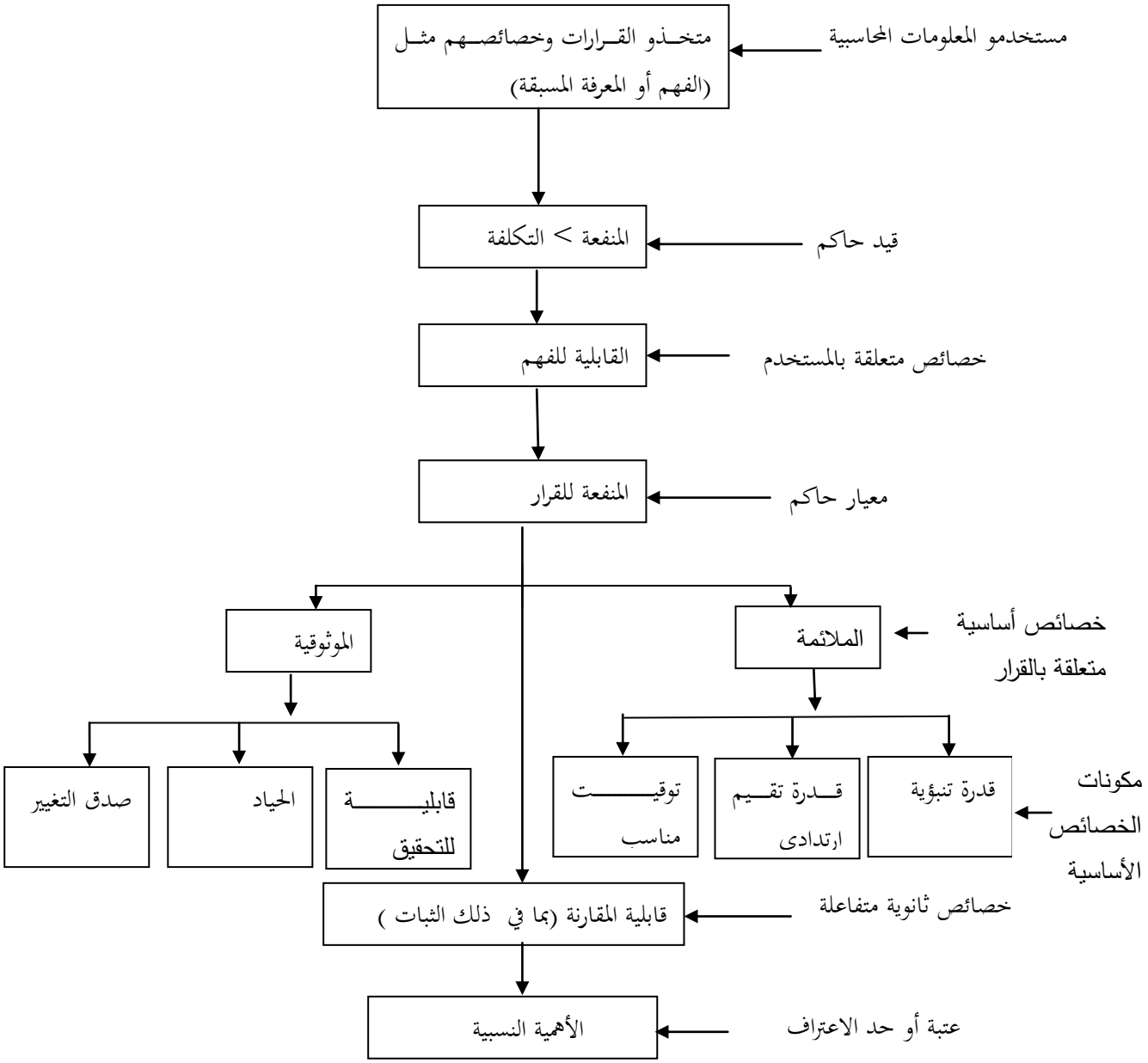

المصدر : Betkaoui Ahmed , Accounting (Accounting theory) , 5th ed , Thomson chanson learning , London , 2004 , p 186.

وفيما يلي سنحاول إبراز أهم الخصائص:

II-1-2-1 خصائص تتعلق بمتخذي القرارات: أي مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه فمستوى الفهم والإدراك لدى مستخدم المعلومات المحاسبية يعتبر عاملا

مهما في اتخاذ القرارات، فالمستخدم الذي لا يقدر على فهم المعلومات لا يمكنه اتخاذ القرار الصائب، حتى وإن كانت هذه المعلومات ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

وهنا تظهر لنا خاصية القابلية للفهم التي تعتبر حلقة الوصول بين خصائص المعلومات المحاسبية وخصائص المعلومات نفسها وتتمثل في:

II-1-2-1- القابلية للفهم: بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، وتتأثر خاصية القابلية للفهم من زاوية مهارة وخبرة من يعد المعلومات من جهة، ثم من زاوية مهارة وخبرة من يستخدمها من جهة أخرى.[1]

حتى يكون الحكم عادلا على المعلومات المحاسبية، فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات:[2]

- القدرة على فهم محتوى المعلومات؛
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات؛
- الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مهيأ لذلك لاستخدام فمن غير المعقول أن نستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

II-1-2-2 الخصائص الرئيسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية)

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصتين أساسيتين هما: خاصية الملائمة وخاصية المصداقية أو الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات أيا من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين.

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الأردن ،ط2، 2008، ص 333.

[2] زياد عبد الكريم القاضي ، و أبو زلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 373.

II-1-2-2-1 الملائمة: هي قدرة المعلومات على إحداث تغير في اتجاه قرار مستخدم معين وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية: [1]

✓ **خاصية التزامن أو التوقيت المناسب للمعلومات:** توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

✓ **خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات:** لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعا من التنبؤ عند اتخاذه لقراره، فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملائمة لمستخدمي المعلومات.

مما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة، هي التي تساهم في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات مستقبلية، ويستحسن أن يكون لها أيضا مقدرة على تقييم نتائج الاختيارات السابقة، فالقيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ حول أثار الماضي والحاضر والمستقبل.

✓ **خاصية القدرة على التقييم الارتدادي:** تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات. [2]

II-1-2-2-2 الموثوقية: ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومات كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية وهي:[3]

---

[1] حنان رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الأردن، ط 2، 2009، ص 71.

[2] عباس مهدي الشيرازي، ، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1990، ص 200.

[3] محمد مطر، موسى السويطي ، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، مرجع سبق ذكره ، ص 333.

- ✓ **خاصية قابلية التحقيق:** بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقيق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي، الذي يستخدمون نفس طرق القياس، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.
- ✓ **خاصية الحياد وعدم التحيز:** أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.
- ✓ **خاصية الصدق في التعبير:** ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشك.
- ✓ **الموازنة بين الملائمة والموثوقية:** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوافر فيها قدر معقول من خاصيتي الملائمة والموثوقية في الوقت نفسه، فهاتين الخاصيتين غالبا ما تتعارض كل منهما مع الأخرى، فقد يكون من الضروري الوصول إلى قدر أكبر من الملائمة أن تضحي بقدر من الموثوقية، فليس ممكنا تحقيقهما معا بنفس الدرجة فالقياس وفق التكلفة التاريخية يتوافر له قدر أكبر من القابلية للتحقيق والموضوعية وبالتالي درجة موثوقية أكبر من القياس وفق القيمة الحالية، رغم أن القياس وفق القيمة الحالية يعتبر أكثر ملائمة.

II-1-2-3 الخصائص الثانوية: إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملائمة، والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ولقد أوضح مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة على النحو التالي: [1]

- ✓ **خاصية الثبات:** تتضمن تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد من فترة مالية لأخرى، وكذلك تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر في القوائم المالية.
- ✓ **خاصية التماثل وقابلية المقارنة:** إن التماثل يعني استخدام نفس الإجراءات ومفاهيم القياس ونفس طرق الإفصاح بين المنشآت المختلفة، بهدف جعل القوائم المالية لنفس المنشأة قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت أمرا ممكنا، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

[1] حنان رضوان حلوة، مدخل للنظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

II-1-2-4 قيود استخدام الخصائص النوعية: ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار:[1]

- ✓ **التكلفة /العائدة:** وهذا الاختبار قيدا رئيسا على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، والقاعدة العامة هي أن المعلومات المحاسبية لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على تكاليفها.
- ✓ **الأهمية النسبية:** هي خاصية يعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية ونوعية أو خليط منهما، وتدور الاعتبارات الكمية حول التساؤل: هل البند كبير لدرجة أنه يؤثر على اتخاذ القرار؟ ويحدد مقدار البند بصورة نسبية، أما الاعتبارات النوعية فإنه يمكن القول بصفة عامة أن البند يمكن اعتباره ذو أهمية نسبية إذ أدى حذفه أو الإفصاح عنه بصورة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

II-1-2-5 توازن كمية المعلومات

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات، وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات الواجب توفرها، لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلبا على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية (الدقة، الشمول، الكمية) والوقت والتكلفة لا بد من إدراك أن تكلفة المعلومات تزداد بمتتالية هندسية كلما حاولت الإدارة جمع كمية أكبر من المعلومات حول موضوع معين، ويجب على الإدارة أن توازن بين تكلفة المعلومات وبين المنافع الناتجة عنها.

II-2 معايير جودة المعلومات المحاسبية

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة acconntiny theory لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبة عديدة تلتزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

[1] عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 203.

واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:[1]

II- 2-1معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توافر هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشآت بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

II-2-2 معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالبيانات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

II-2-3 معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

---

[1] زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص ص 18-19.

ومما سبق يتبين أن تطبيق مفهوم المساءلة يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات ويدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة وبالتالي نجاح المنشأة.

II-2-4 معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASBنحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطا وثيقا بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

II-3 العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه، لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي: [1]

II-3-1 المقومات المادية: وتتضمن جميع المكونات المادية مثل: الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

II-3-2 المقومات البشرية: وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

II-3-3 المقومات المالية: وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

II-3-4 قاعدة البيانات: ويحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

III-أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي

يمكن إبراز أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

III-1 العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي

تتمثل العلاقة المتداخلة بين قواعد حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي كالآتي:

III-1-1 أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات التي يعمل على تحقيق ما يلي:[1]

- ✓ الصحة والسلامة المالية؛
- ✓ توفير المناخ للمعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة؛
- ✓ جدب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة؛
- ✓ تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في المنشأة.

ومن ثم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس النظام الجيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين بالإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة لها، بما يؤذي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور

---

[1] أحمد رجب عبد الملك، إطار اقتراح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10، بدون بلد نشر، ص180.

المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات.

III- 1-2 علاقة قواعد حوكمة الشركات بالإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق الإفصاح المحاسبي والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية المفصح عنها، فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، وذلك بالاعتماد عليها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الو صول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.[1]

إن أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية، هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين، وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية وعدم المسائلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها، الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول، وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية

[1] خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره ، ص35.

التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين.

III- 1-3 تنوع الجهات المستفيدة من الإفصاح المحاسبي والمعلومات المحاسبية

من المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من جودة المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين من هذه المعلومات ترتبط بعدة عوامل أهمها:[1]

- ✓ طبيعة المستخدم؛
- ✓ الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية ؛
- ✓ نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها؛
- ✓ التوقيت السليم والملائم للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن المعلومات المحاسبية بالنسبة لمتخذي القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل طبيعة القرارات التي يوجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذي القرار.

واستنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملائمة والموثوقية في:

- ✓ وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب؛
- ✓ أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية؛
- ✓ أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وللاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر عن الظواهر والأحداث وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة وغير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلب ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.

[1] خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص55.

III-2 مدى تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن تؤثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:[1]

III-2-1 الاهتمام بالمعلومات غير المالية

تعرف المعلومات غير المالية بأنها:" كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية"، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل،...الخ، أو وصفية مثل مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية،....الخ، وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أصبحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة الشركات، حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء.

III- 2-2 التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة

[1] أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، بدون سنة نشر، ص ص 13-14.

وحتى نصل إلى سوق كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

III- 2-3 تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار أن الإفصاح الالكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- ✓ توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- ✓ تحقيق التغذية العكسية؛
- ✓ تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- ✓ تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- ✓ سهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة.

III- 3 أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

مع مطلع سنة 2010 تبنت الجزائر بشكل عملي نظام محاسبي مالي أساسه المرجعي المعايير المحاسبية الدولية، وبمرور أكثر من سنتين على بداية تطبيق هذا النظام كان لازما علينا، إجراء تقييم ولو مبسط لكيفية تأثير هذا النظام على بعض المفاهيم الحديثة مثل حوكمة الشركات، وذلك من خلال محاولة إظهار العلاقة التكاملية بينهما، عن طريق دراسة جودة عرض القوائم المالية وفق هذا النظام.

تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث ألزم المؤسسات الخاضعة له إلى احترام جملة من المبادئ والقواعد أهمها: احترام مبدأ الشفافية والإفصاح في عرض القوائم المالية والتي حددها في خمس قوائم رئيسية هي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الجداول الملحقة.

والملاحظ من خلال استعراض هذه القوائم المالية هو مدى مطابقتها لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية مع بعض التغيرات البسيطة في التسميات، وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تقل عن جودة القوائم المالية المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية، والتي أثبتت جودتها العالية، حيث أنه نظرا لأهمية القوائم المالية فقد دعت الحاجة

لتحسين مستوى جودتها وذلك بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 بعنوان عرض القوائم المالية، عن طريق التأكد مما يلي:[1]

- ✓ احتواء القوائم المالية لكافة الإفصاحات الواردة بمعايير المحاسبة؛
- ✓ وقوع الانحراف عن متطلبات المعايير في حالات نادرة جدا مع الإفصاح عن تلك الانحرافات؛
- ✓ إيضاح الحد الأدنى من مكونات القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة؛
- ✓ تأصيل المتطلبات العملية لبعض الأمور كالأهمية النسبية، والاستمرارية والثبات، وعرض المعلومات المقارنة، وأسلوب اختيار السياسات المحاسبية عند عدم توافر المعيار الملائم.

إلا أنه عند إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي يجب مراعاة جملة من الأمور أهمها:

- اختلاف البيئة الاقتصادية الجزائرية: حيث يستوجب تكييف القوائم المالية مع بيئة الاقتصاد الجزائري الأقل انفتاحا على الاقتصاد العالمي مقارنة بالدول المتقدمة؛
- عدم مسايرة باقي الأطر التشريعية والقانونية لهذا التطور في الجانب المحاسبي نظرا لبطئ الإصلاحات المالية خاصة ما تعلق منها بالشركات؛
- يلاحظ كذلك عدم فهم كيفية إعداد الملاحق وعدم إعطائها أهمية قصوى مقارنة بباقي القوائم المالية.

[1] عبير بيومي محمود محمد أمين، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري سوق الأوراق المالية المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خلاصة

من خلال ما سبق نستنتج أن الإفصاح المحاسبي والمالي مر بعدة مراحل وأصبح كالاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية لإظهار المعلومات المالية للشركات وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية وبالتالي استرجاع الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك راجع إلى الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات والتي أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية لأن في ظل حوكمة الشركات أصبحت تفرض على الحسابات للتأكد من صحة القوائم المالية وما تتضمنه المعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لاختبار وتحليل الفرضيات

تمهيد

I- الإجراءات المنهجية للدراسة

II- صدق وثبات الاستبانة، خصائص وسمات الدراسة، المعالجات الإحصائية

III- نتائج الدراسة الميدانية

خلاصة

تمهيد

يتناول هذا الفصل تحليلا تفصيليا للبيانات وعرضا للنتائج باستعمال عدة أدوات وأساليب لنقف فيما بعد على مدى صدقها في ضوء النتائج التي توصلت إليها دراستنا، كي نستطيع فيما بعد تعميمها على باقي أفراد المجتمع الذي أجرينا حوله الدراسة، فقد اخترنا مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل لدراستها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بالاعتماد على 47 استبانة لمعرفة آراء أفراد العينة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، وقد تم جمع البيانات من خلال الاستبانات وتفريغها وتحليل نتائجها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

I –الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض من خلال هذه الدراسة أهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال منهجية الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ومختلف الأدوات المستعملة في الدراسة.

I–1منهجية الدراسة

من أجل أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه أسلوب في البحث يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها والتفاعل معها، بغرض التعرف هل تؤثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على نوعين أساسين من البيانات:

I–1–1 البيانات الأولية: تم إعداد استبانة الدراسة وتوزيعها على عينة الدراسة، لغرض تجميع المعلومات اللازمة حول موضوع البحث ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي SPSS واستخدام الاختبارات المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

I–1–2 البيانات الثانوية: وتتم من خلال مراجعة الكتب والدوريات واستخدام الأنترنت والأبحاث والدراسات السابقة التي تساهم في اثراء هذه الدراسة.

I–2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الموجودة على تراب ولاية جيجل، أما عينة الدراسة فقد تم تحديدها بطريقة عشوائية، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 55 مفردة وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، وتم استرداد 50 مفردة، وبعد تفحص استبيانات تم استبعاد03 استبيانات نظرا لعدم تحقيق الشروط المطلوبة منها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة هي 47 استبانة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (III-1): يوضح مجتمع وعينة الدراسة

المؤسسات الاقتصادية	العينة الموزعة	العينة المستردة
المؤسسة الوطنية للمياه	8	8
المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز	7	6
المؤسسة الإنتاجية للفلين	10	9
الشركة الإفريقية للزجاج	6	6
شركة الخزف الصحي	9	8
مؤسسة مدبغة جيجل	10	8
مؤسسة إجيلي للحليب	5	5
المجموع	55	50

المصدر: من إعداد الطالبتين.

I-3 إستبانة الدراسة(أداة الدراسة): تتكون استبانة الدراسة من قسمين هما:

- ✓ **القسم الأول**: ويتكون من خمسة بنود للمعلومات الشخصية والمتمثلة في: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، ميدان المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، عدد سنوات الخبرة (الأقدمية).
- ✓ **القسم الثاني**: يتكون من ثلاث محاور تتعلق بحوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي والجدول التالي يبين هذه المحاور وعدد فقراتها.

الجدول رقم(III-2): يوضح محاور الاستبانة وعدد فقراتها

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات
01	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	07
02	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	07

03	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	10
	المجموع	24

المصدر: من إعداد الطالبتين

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس لكارت الخماسي حسب الجدول رقم (III-3)

الجدول رقم (III-3): يبين مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبتين.

II- صدق وثبات استبانة الدراسة والخصائص والمعالجات الإحصائية

II-1 صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تكون استبانة الدراسة قادرة على انجاز قياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها وفرضياتها وقد تم صدق الاستبانة من خلال طريقتين :

II-1-1 صدق المحتوى

للتأكد صدق الاستبانة والمتعلقة بحوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي، تم عرضها على بعض الأساتذة المختصين في مجال المحاسبة للاسترشاد بآرائهم حول مدى دقة ووضوح فقرات الاستبانة، وتم عرضها على بعض الأساتذة المختصين في مجال الإحصاء للحكم على مدى انتماء الفقرة للمجال ومدى صدق قياسها للمحور الذي تنتمي إليه.

وبناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل وصياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة كما تم حذف بعض الفقرات ونقلت بعضها إلى محاور أخرى لتصبح أكثر وضوحا وتعبيرا عن الأهداف المطلوب

تحقيقها من خلال الاستبانة، إلا أنه تم التوصل إلى الاستبانة في صورتها النهائية وأصبح بمقدور الباحثتين توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

من أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع فقرات هذه المحاور الذي تنتمي إليه.

II-1-2-1 الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

جدول **(III-4):** يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (III-4): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات	0.692	0.000
02	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	0.598	0.000
03	هل قوانين الشركات المطبقة في الجزائر يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	0.592	0.000
04	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	0.769	0.000
05	تقوم الهئيات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	0.547	0.000
06	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات	0.633	0.000

07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	0.644	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم **(III-4)**: نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتعلقة بوجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة والبالغة 7 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05، إذن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

II-1-2-2 الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الجدول رقم **(III-5)**: يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وذلك تعتبر أن فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسها.

جدول رقم (III-5): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

مسلسل	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	0.657	0.000
02	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركات	0.597	0.000
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	0.538	0.000
04	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	0.609	0.000

05	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات	0.628	0.000
06	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	0.633	0.000
07	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للشركات	0.228	0.124

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم **(III-5)**: نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمتعلقة بتوفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة والبالغة 7 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية احصائيا عند مستوى دلالة 0.05 باستثناء الفقرة 7، ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

II-1-2-3 الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الجدول رقم **(III-6)** يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0.05)، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، وذلك تعتبر أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (III-6): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية وأصحاب المصالح

مسلسل	الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	0.282	0.055
02	يتم الإفصاح للمساهمين على وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	0.620	0.000

03	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	0.547	0.000
04	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	0.466	0.001
05	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	0.569	0.000
06	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركة الأخرى	0.579	0.000
07	تفصح هذه الشركة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية	0.116	0.266
08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة	0.645	0.000
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية واظهار فاعليته	0.591	0.000
10	هل تؤثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق SCF	0.431	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (**III**-6): نجد أن كافة معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمتعلقة بتوفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح والبالغة 10 فقرات والدرجة الكلية لهذا المجال معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 باستثناء الفقرة 1و7 ومع هذا يمكن القول أن هناك اتساق داخلي لهذه الفقرات في هذا المحور.

II-1-3 صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

جدول رقم (III-7) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور بين محاور الدراسة مع معدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى دلالة 0.05، بذلك تعد فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (III-7): معامل الارتباط بين معدل كل محور مع معدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	0.960	0.000
الثاني	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب قواعد الحوكمة	0.954	0.000
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	0.909	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (III-7): أن جميع معاملات الارتباط بيرسون في جميع محاور الاستبانة الثلاثة ذات دلالة إحصائية ودرجة قوية عند مستوى 0.05، هذا يعني أن درجات أفراد العينة في كل محور من محاور الاستبانة ترتبط ارتباطا قويا وإحصائيا بدرجاتهم الكلية في الاستبانة، وهذا يشير إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي للاستبانة الدراسة وبشكل جيد.

II-1-4 ثبات فقرات الاستبانة

يعرف ثبات أداة القياس أنه مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الشروط والظروف، وإن ثبات نتائج أداة القياس عند إعادة تطبيقها تحت شروط مماثلة يعتبر خاصية ضرورية لجودة الأداة، وقد قمنا بخطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة آلفا كرونباخ، وتم استخدام هذه الطريقة لقياس ثبات الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (III-8): معامل الثبات آلفا كرونباخ

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرونباخ
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	07	0.755
الثاني	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب قواعد الحوكمة	07	0.618
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	10	0.613
	جميع الفقرات	24	0.875

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول **(III-8)** ما يلي: أن معامل آلفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.875 وهي قيمة مرتفعة وجيدة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات وأيضا نلاحظ أن معامل الثبات لكل محور مرتفع نوعا ما وهذا ما يجعل هذه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق.

II-2 خصائص وسمات عينة الدراسة

تتمثل خصائص وسمات عينة الدراسة في البيانات الشخصية وهي:

- **الجنس**: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (III-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	32	68.1
أنثى	15	31.9
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ من الجدول **(III-9)**: أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث من مجموع أفراد العينة، حيث بلغ عدد الذكور 32 أي ما يعادل 68.1%، في حين بلغ عدد الإناث 15 أي ما يعادل 31.9% ، وهذا ما يدل على تفوق الجنس الذكري في المؤسسات الاقتصادية، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-8) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

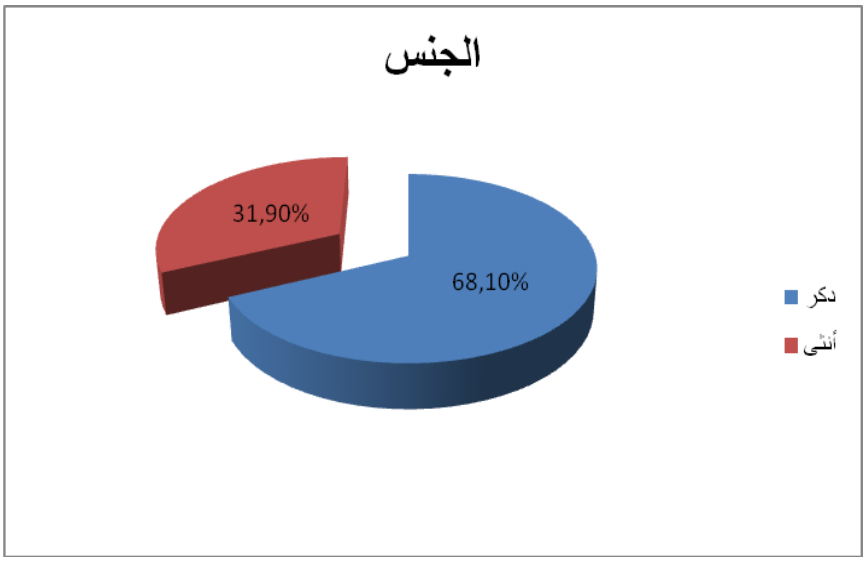

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

- **العمر**: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم (III-10) : توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	17	36,2
من 30 إلى 40 سنة	15	31,9
من40 إلى 50 سنة	11	23,4
أكثر من 50 سنة	4	08,5
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

من خلال الجدول **(III-10)** نلاحظ أن أغلب أفراد العينة هم الفئة العمرية أقل من 30 سنة، حيث بلغ عددهم17 فرد أي ما نسبة 36.2% من مفردات العينة، تليها الفئة العمرية من30 إلى 40 سنة والذي بلغ عددهم 15 مفردة أي ما نسبة31.9%، في حين جاء في المرتبة الثالثة الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة بنسبة 23.4 %، وأخر مرتبة كانت للفئة العمرية الأكثر من 50 سنة حيث بلغ أفرادها 4 أفراد بنسبة 08.5%، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

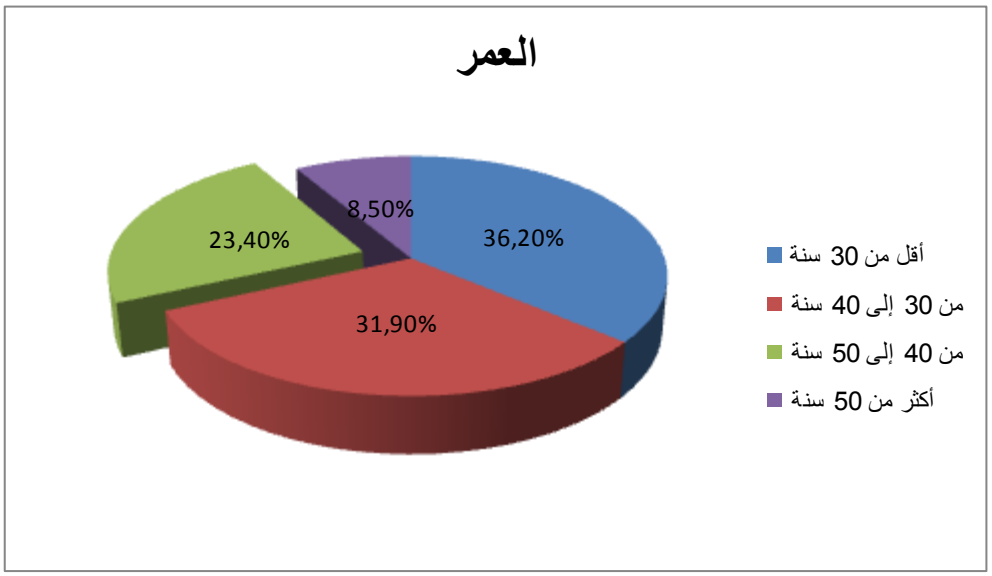

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **المؤهل العلمي**: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (III-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة مهنية	11	23.4
بكالوريا	5	10.6
ليسانس	26	55.3
ماجستير	3	6.4

دكتوراه	2	4.3
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول **(III-11)** نلاحظ أن: الفئة الغالبة هي الفئة ذات مستوى جامعي والحاصلين على شهادة ليسانس، والبالغ عددهم 26 فرد بنسبة 55.3% ثم تليها الفئة الحاصلين على شهادة مهنية والبالغ عددهم 11 فرد بنسبة 23.4% في حين بلغ عدد أفراد العينة الحاصلين على شهادة البكالوريا 5 أفراد بنسبة 10.6% وتعود نسبة 6.4% إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير والمقدر عددهم ب3 أفراد وأخيرا تعود نسبة 4.3% إلى أفراد العينة الحاصلين على شهادة دكتوراه والمقدر عددهم بفردين، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

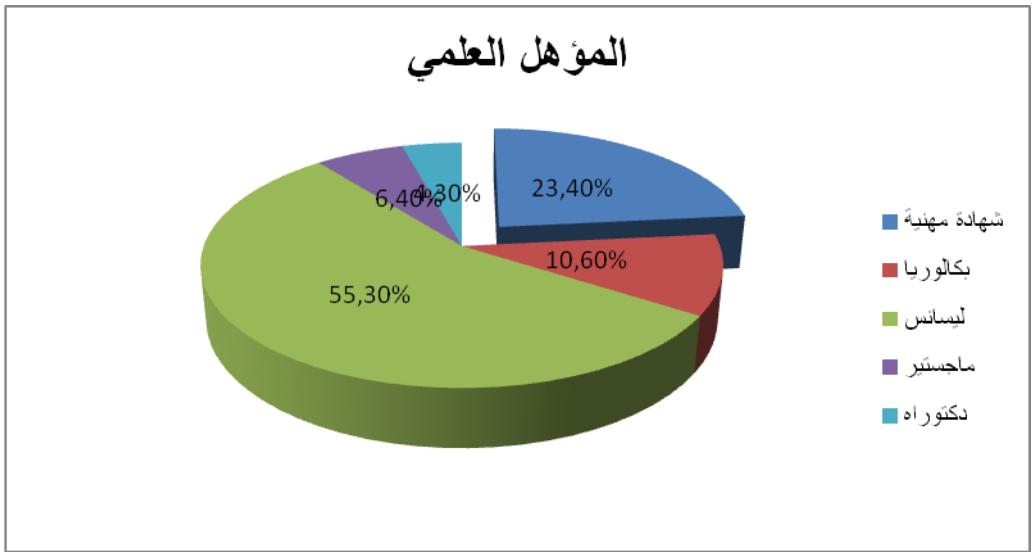

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **ميدان المؤهل العلمي**: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب ميدان المؤهل العلمي

الجدول رقم (III-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

ميدان المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	8	17

ادارة أعمال	9	19.1
مالية المؤسسة	7	14.9
اقتصاد	10	21.3
ميادين أخرى	13	27.7
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول **(III-12)** نلاحظ أن: أغلبية أفراد العينة تخصصهم ميادين أخرى والبالغ عددهم 13 فرد بنسبة 27.7%، في حين تعود نسبة 21.3% إلى أفراد العينة المتخصصين في اقتصاد والمقدر عددهم 10 أفراد، ونسبة 19.1% تعود إلى أفراد العينة المتخصصين في ادارة أعمال والمقدر عددهم 9 أفراد، أما نسبة 17% تعود إلى المتخصصين في المحاسبة والمقدر عددهم 8 وأخيرا تعود نسبة 14.9% إلى أفراد الذين تخصصهم مالية المؤسسة والبالغ عددهم 7 أفراد، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير ميدان المؤهل العلمي

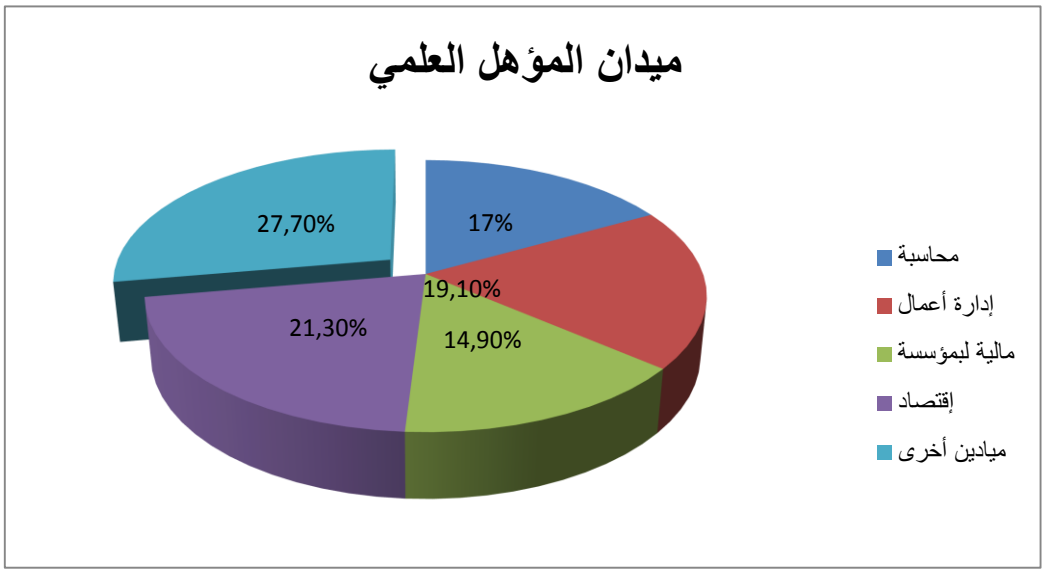

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **الوظيفة الحالية**: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (III-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة المئوية
مدير	3	6.4
محاسب	8	17
مراجع حسابات	5	10.6
أكاديمي	3	6.4
وظيفة أخرى	28	59.6
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول **(III-13)** نلاحظ أن: الوظيفة موزعة كالتالي: وظيفة أخرى 28 فرد بنسبة 59.6%، ومحاسب 8 أفراد بنسبة 17%، ومراجع حسابات 5 أفراد بنسبة 10.6%، وأخيرا تعود نسبة 6.4% إلى كل من المدير وأكاديمي والمقدر عددهم ب 3 أفراد، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

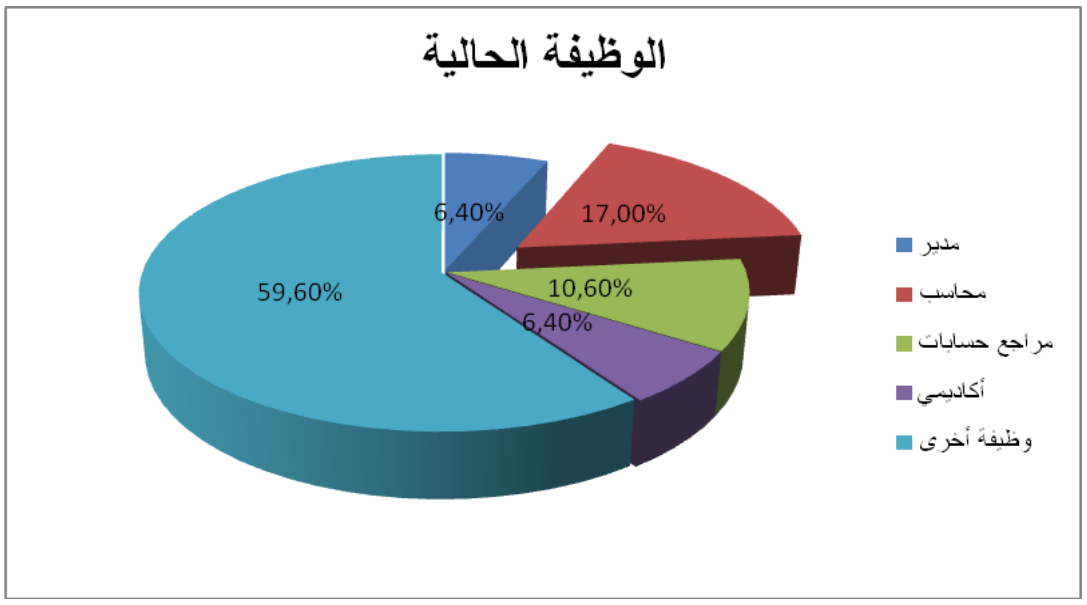

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **عدد سنوات الخبرة: الجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة**

الجدول رقم (III-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	17	36.2
بين 6 و 9 سنوات	6	12.8
بين 10 و 15 سنة	14	29.8
أكثر من 15 سنة	10	21.3
المجموع	47	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول **(III-14)** نلاحظ أن: أغلبية أفراد العينة تتراوح سنوات خبرتهم في الوظيفة التي يشغلونها وهي أقل من 5 سنوات والمقدر عددهم 17فرد بنسبة 36.2% في حين أن 14 فرد لهم خبرة بين 15 و10سنة بنسبة 29.8 %، ونسبة 21.3% من أفراد العينة تراوحت سنوات الخبرة لديهم أكثر من سنة15، والمقدر عددهم ب 10 أفراد، أما أصحاب الخبرة ما بين 6 و9 سنوات يقدر عددهم ب6 أفراد بنسبة 12.8%، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (III-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

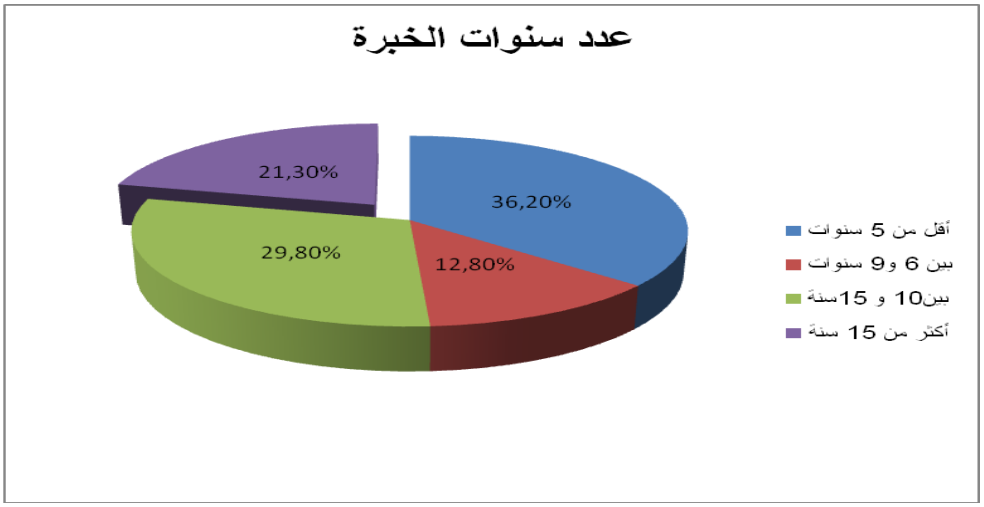

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

II-3 المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- ✓ تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس لكارت الخماسي لدرجة الاستخدام (1غير موافق تماما، 2غير موافق، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق تماما)؛
- ✓ **النسب المئوية والتكرارات:** وذلك لمعرفة نسبة عدد أفراد العينة الذين اختاروا بين بدائل عبارات الاستبانة، حيث تحسب بقسمة عدد التكرارات الموافقة لعبارة ما على مجموع عدد أفراد العينة؛
- ✓ **الوسط الحسابي:** يعد الوسط الحسابي أكثر مقاييس النزعة المركزية المستخدمة لدى الإحصائيين ويعرف على أنه مجموع المشاهدات مقسوما على عددها، يستعمل لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إجابات أفراد العينة؛
- ✓ **الانحراف المعياري:** هو أداة لقياس التشتت، ويعرف بأنه الجذر التربيعي للتباين، فبواسطته يمكن التعرف على انحراف إجابات أفراد العينة عن كل؛
- ✓ اختبار **آلفا كرونباخ** لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛
- ✓ **معامل الارتباط بيرسون** لقياس صدق الفقرات؛
- ✓ **اختبار كولومجروف – سمرنوف** لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؛
- ✓ **اختبار t** لمتوسط عينة الأحادية one sample Ttext.

III- نتائج الدراسة الميدانية

III-1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف – سمرنوف)

نستعرض اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويوضح

الجدول رقم (**III–15**) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أصغر من0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي لأن قيمة مستوى الدلالة أصغر من0.05.

جدول رقم (III–15): يبين اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولومجروف – سمرنوف)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	07	0.143	0.018
الثاني	توفر مقومات أصحاب المصالح أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	07	1.75	0.001
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	10	0.147	0.013
المجموع	جميع الفقرات	24	0.142	0.019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

III–2 تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبارt للعينة الأحادية (one sample t text) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون قيمة الفقرة ايجابية بمعنى أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01 أو مستوى الدلالة أقل من 0.05، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01 .

III–2–1 تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول رقم (**III–16**) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة)، وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 3.747 ، وقيمة t المحسوبة تساوي 7.531 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 ، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أنه يوجد أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول رقم (III-16): تحليل فقرات المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات	3.74	1.132	4.510	0.000
02	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة	3.72	1.015	4.885	0.000
03	هل قوانين الشركات المطبقة في الجزائر يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة	3.17	1.204	0.970	0.337
04	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات	3.66	1.185	3.817	0.000
05	تقوم الهيئات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة	3.70	1.061	4.535	0.000
06	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات	3.96	1.062	6.179	0.000
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع	4.28	0.772	11.339	0.000
	جميع الفقرات	3.7477	0.68071	7.531	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" ودرجة حرية "46" تساوي 2.01 .

من الجدول (**III-16**) نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى**: بلغ المتوسط الحسابي 3.74 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.510 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".
- **الفقرة الثانية**: بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.885 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تقوم الشركات محل الدراسة بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة".
- **الفقرة الثالثة**: بلغ المتوسط الحسابي 3.17 وبلغت قيمة t المحسوبة0.970 هي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.337"وهي أكثر من "0.05" مما يدل على أنه "القوانين المطبقة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لا يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة
- **الفقرة الرابعة**: بلغ المتوسط الحسابي 3.66 وبلغت قيمة t المحسوبة 3.817 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "يتوفر اطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات محل الدراسة".
- **الفقرة الخامسة**: بلغ المتوسط الحسابي 3.70 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.535 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تقوم الهيئات الرقابية في الشركات محل الدراسة بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيد متطلبات الحوكمة ".
- **الفقرة السادسة**: بلغ المتوسط الحسابي 3.96 وبلغت قيمة t المحسوبة 6.176 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من

"0.05" مما يدل على أنه" تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"

- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.28 وبلغت قيمة t المحسوبة 11.339 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تحرص الشركات محل الدراسة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع".

III-2-2 تحليل فقرات المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول رقم **(III-17)** والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة)، وبصفة عامة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 3.7842 ، وقيمة t المحسوبة تساوي 9.334 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 ، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أنه توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول رقم (III-17): تحليل فقرات المحور الثاني توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون	3.74	1.132	4.510	0.000
02	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركات	3.72	1.015	4.885	0.000

03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم	3.17	1.204	0.970	0.337
04	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	3.70	1.061	4.535	0.000
05	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات	3.96	1.062	6.179	0.000
06	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	4.28	0.772	11.339	0.000
07	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للشركات	3.91	1.018	6.162	0.000
	جميع الفقرات	3.7842	0.57597	9.334	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05 ودرجة حرية "46" تساوي 2.01 .

من الجدول **(III-17)** نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى**: بلغ المتوسط الحسابي 3.74 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.510 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه " يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية وفقا لأحكام القانون"

- **الفقرة الثانية**: بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.885 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من"0.05" مما يدل على أنه "وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركات محل الدراسة".

- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.17 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.535 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.337"وهي أكبر من "0.05" مما يدل على أنه "لا يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم في المؤسسات الاقتصادية".
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.70 وبلغت قيمة t المحسوبة4.535 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه " يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء في الشركات محل الدراسة".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.96 وبلغت قيمة t المحسوبة 6.179 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه " يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.28 وبلغت قيمة t المحسوبة 11.339 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية".
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.91 وبلغت قيمة t المحسوبة 6.162 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال في الشركات محل الدراسة".

III-2-3 تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في الجدول رقم **(III-18)** والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح)، وبصفة عامة تبين أن

المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 3.7489 ، وقيمة t المحسوبة تساوي 9.486 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 ، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أنه توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول رقم (III-18): تحليل فقرات المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	3.43	1.298	2.248	0.029
02	يتم الإفصاح للمساهمين على وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	3.19	1.313	1.000	0.323
03	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة	3.51	1.081	3.239	0.002
04	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية	3.91	1.060	5.919	0.000
05	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء	4.13	0.947	8.165	0.000

06	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركة الأخرى	4.17	1.007	7.967	0.000
07	تفصح هذه الشركة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية	3.72	1.440	3.444	0.001
08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة	3.74	1.132	4.510	0.000
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية واظهار فاعليته	3.72	1.015	4.885	0.000
10	هل تؤثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق SCF	3.96	1.062	6.179	0.000
	جميع الفقرات	3.7489	0.54128	9.486	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05 ودرجة حرية "46" تساوي 2.01 .

من الجدول **(III-18)** نلاحظ ما يلي:

- **الفقرة الأولى**: بلغ المتوسط الحسابي 3.43 وبلغت قيمة t المحسوبة 2.248 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.029"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه " تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".
- **الفقرة الثانية**: بلغ المتوسط الحسابي 3.19 وبلغت قيمة t المحسوبة 1.000 هي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.323"وهي أكبر من "0.05" مما يدل على أنه" لا يتم الإفصاح للمساهمين على وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

- **الفقرة الثالثة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.51 وبلغت قيمة t المحسوبة 3.239 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"،بينما تشير القيمة الاحتمالية "0.002 "وهي أصغر من "0.05" مما يدل على أنه " يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة في المؤسسات محل الدراسة".
- **الفقرة الرابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.91 وبلغت قيمة t المحسوبة 5.919 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".
- **الفقرة الخامسة:** بلغ المتوسط الحسابي 4.13 وبلغت قيمة t المحسوبة 8.165 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء في المؤسسات محل الدراسة".
- **الفقرة السادسة:** بلغ المتوسط الحسابي4.17 وبلغت قيمة t المحسوبة 7.967 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركة الأخرى في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"
- **الفقرة السابعة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وبلغت قيمة t المحسوبة 3.444 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.001"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تفصح هذه الشركة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية في المؤسسات محل الدراسة".
- **الفقرة الثامنة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.74 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.510 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه "تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسات محل الدراسة".

- **الفقرة التاسعة:** بلغ المتوسط الحسابي3.72 وبلغت قيمة t المحسوبة 4.885 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".
- **الفقرة العاشرة:** بلغ المتوسط الحسابي 3.96 وبلغت قيمة t المحسوبة 6.179 هي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي "2.01"عند درجة حرية "46"، بينما تشير القيمة الاحتمالية" 0.000"وهي أقل من "0.05" مما يدل على أنه" تؤثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق SCF في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة".

III-3-مناقشة اختبار فرضيات الدراسة

وقد تم اختبار الفرضيات عن طريق قاعدة القرار التي تنص على، رفض الفرضية العدميةH1، وقبول الفرضية البديلة Ho إذا كانت قيم t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وذلك عند مستوى دلالة 0.05.

✓ **اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة**

لاختبار الفرضية الأولى تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم **(III-19)** أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول(وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة) يساوي 3.747، وقيمة t المحسوبة تساوي 7.531 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية العدميةH1 التي تنص على أن " لا توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة، وقبول الفرضية البديلة Ho التي تنص على أن" توجد علاقة بين وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة ودورها في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-19) : يبين نتائج اختبار فرضية المحور الأول : وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الأول	وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	3.747	7.531	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة"0.05" ودرجة حرية "46" تساوي 2.01.

✓ **اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة**

لاختبار الفرضية الثانية تم استخدام اختبارt للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم **(III-20)** أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني(توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة) يساوي 3.7842، وقيمة t المحسوبة تساوي 9.334 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على رفض الفرضية العدمية H1 التي تنص على أن" لا توجد علاقة بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"، وقبول الفرضية البديلة Ho التي تنص على أن" توجد علاقة بين توفر مقومات تدعيم أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإدارة لتعزيز وزيادة درجة في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-20): يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الثاني	توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة	3.7842	9.334	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة"0.05" ودرجة حرية "46" تساوي 2.01.

✓ **اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.**

لاختبار الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وتبين النتائج في الجدول رقم **(III-21)** أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح) والذي يساوي3.7489، وقيمة t المحسوبة تساوي 9.486 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05، مما يدل على رفض الفرضية العدميةH1 التي تنص على"لا توجد علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة"، وقبول الفرضية البديلة Ho التي تنص على أن"توجد علاقة بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة" والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (III-21): يبين نتائج اختبار فرضية المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح

المحور	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
الثالث	توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح	3.7489	9.486	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة"0.05" ودرجة حرية "46" تساوي 2.01.

خلاصة

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث تم فيه عرض النتائج الميدانية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، ونجد أن حوكمة الشركات أصبحت أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية، فقد اقتصرت الدراسة على توزيع 47 استبيان صالح لتحليل الإحصائي من أصل 55 استبيان وبعد تفريغ البيانات واستخدام الأدوات الإحصائية تم اختبار فرضيات البحث الموضوعة حيث تم اثبات صحة الفرضيات التالية:

- ✓ يوجد أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة؛
- ✓ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح.

خاتمة

عامة

يعد موضوع حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي لاقت قبولا كبيرا من طرف كبرى الشركات نظرا لأهميتها وللمزايا الإيجابية التي يمكن تحقيقها من ورائها وخاصة ما يتعلق بمواجهة الأزمات المالية والحد من الفساد المالي والإداري، حيث تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية التي تم التقرير عنها من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن نجاحها يعتمد على الأطراف المرتبطة بتطبيقيها والمتمثلة في كل من المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح، كما أن التعمق في هذه المبادئ والمقومات التي من شأنها ضمان التطبيق السليم لحوكمة في الشركات، وهذا ما تبرزه العلاقة بين تطبيق قواعد حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، فهذه الأخيرة هي التي تسمح بممارسة الرقابة على الأداء وتحقيق التواصل بين مختلف الأطراف ذات العلاقة في الشركة.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي معالجة إشكالية البحث والتي تتمحور حول مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث.

نتائج الدراسة: ومن خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل فقد تم الوصول إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية فيما يلي:

1. **نتائج الدراسة النظرية:** من خلال دراستنا النظرية استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ تعد حوكمة الشركات نظاما يرتكز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة في الهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها، فهو نظاما رقابيا تتبناه الشركات لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الإدارات؛
- ✓ يعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات حيث يفترض هذا المبدأ أن تقوم الشركة بالتقرير عن كل المعلومات التي من شأنها أن تساهم في قرارات الأطراف التي لها علاقة بالشركة؛

- ✓ إن حوكمة الشركات نظام فعال يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري ومن الأزمات التي تحدث بشكل متتالي وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بها وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية؛

- ✓ تعد حوكمة الشركات أداة كفيلة بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصح عنها ذات الجودة العالية، بحيث تعتمد على مجموعة من الأدوات المتمثلة أساسا في المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة التي من شأنها توفير هذه الخاصية.

2. **نتائج الدراسة التطبيقية:** من خلال دراستنا الميدانية استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة المطبق لدى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، من خلال وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلا يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالشركة وأن تقوم بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة في الشركات، إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير لتعزيز متطلبات الحوكمة وما قد يطرأ عليها من مستجدات تتعلق بقواعد الحوكمة وغرس مفاهيمها بشكل أعمق؛

- ✓ توفر مقومات أصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بحيث يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة ذوي المصلحة في حوكمة الشركات مثل الدائنين والموردين والعملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحكومية، وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب، وحقهم في إخطار مجلس الإدارة بأي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب على هذا الإخطار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة، على الرغم من هذا لكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين رأس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات؛

- ✓ توفر مقومات الإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بحيث يرتكز إطار حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية على كافة الأمور المالية التي تخص الشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية، مع ضرورة الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، على الرغم من هذا لكنها غير كافية ويجب العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.

3. الإقتراحات:

بناءا على ما تقدم ذكره في النتائج توصلنا إلى وضع التوصيات والحلول التي من الممكن أن تساعد المؤسسة الاقتصادية في إيجاد عملية حوكمة داخلها وتتمثل فيما يلي:

- ✓ إلزام الشركات الجزائرية على الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وخاصة المؤسسات الاقتصادية؛
- ✓ محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- ✓ إنشاء مركز لتوعية المجتمع بأهمية الحوكمة من خلال إعداد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات وتشجيع مراكز البحث العلمي على القيام بالأبحاث لتذليل معوقات البحث؛
- ✓ ضرورة نشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميته بين كافة العاملين؛
- ✓ ضرورة تعديل وتحديث القوانين والتشريعات المحلية لتلبية متطلبات مبادئ ومعايير حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؛
- ✓ المحافظة على مستوى كافي وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الشعور بالأمن واستقرار على أموالهم؛

- ✓ يجب إعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية لما له من فوائد كبيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ✓ العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة السليمة وإبراز دورها في منع حدوث الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة.

4. أفاق الدراسة

لقد تناولنا في بحثنا هذا المتمثل في حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي بعد إعدادنا لهذه الدراسة نقترح بعض الدراسات المتعلقة بالبحث على أمل التطرق مستقبلا إليها والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالشركة؛
- ✓ تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على القطاع الخاص في الجزائر.

قائمة

المراجع

أولا: الكتب

الكتب باللغة العربية

1: أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل تطبيقي معاصر)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.

2: أحمد محمد نور، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبية المالية (المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبة الدولية والمصرية)، الدار الجامعية، مصر، 2008.

3: أحمد رجب عبد الملك عبد الرحمن، دراسة بعنوان: قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، بدون سنة نشر.

4: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبية (منظور التوافق الدولي)، الدار الجامعية، مصر، 2005.

5: أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي، الدار الجامعية، مصر، 2007.

6: أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، دار الثقافة، مصر، ط1، 2008 .

7: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2010.

8: إمام حامد آل خليفة، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة (مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

9: وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة (مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي)، دار الحسن، عمان، 1996.

10: زياد هاشم يحي، قاسم محسن الحبيطي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر العراق، ط1، 2003.

11: زياد عبد الكريم القاضي، وأبو زلطة محمد خليل، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

12: حنان رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، دار الثقافة، الأردن، 1998.

13: حنان رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.

14: حنان رضوان حلوة، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2009.

15: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سوريا، 2008.

16: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، جامعة عين شمس، مصر، ج1، 2004.

17: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (القطاع العام والخاص والمصاريف- المفاهيم)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2007.

18: محمد حسن يوسف، بنك الاستثمار القومي، مركز المشروعات الدولية، مصر، 2007.

19: محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

20: محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية للمحاسبة في مجالات القياس والعرض والإفصاح، دار وائل للنشر، الأردن،ط2، 2008

21: محمد مطر وأخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات (الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية)، دار الحنين للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.

22: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد الإداري والمالي (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية، مصر، ط2، 1999.

23: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006.

24: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، مصر، 2008.

25: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، ط2، 2009

26: محمد سمير الصبان، المحاسبة المتوسطة (قواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي)، الدار الجامعية، بيروت، 2000.

27: محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005.

28: محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

29: محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005.

30: محسن الربيعي وآخرون، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011.

31: نزار عبد المجيد البرواري، إدارة الجودة (مدخل للتمييز والريادة)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

32: سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

33: سعود حايد العامري، المحاسبة الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014.

34: عبد الوهاب نصر علي شحاتة وآخرون، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر،2008.

35: عبد النبي الطائي وآخرون، الجودة الشاملة IQM ولإيزو، مؤسسة العراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2003.

36: عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم ونظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2004.

37: عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ط1 ،1990.

38: عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة دار السلاسل الكويت، 1991.

39: عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصاريف العربية، بدون بلد نشر،2007.

40: عطا الله وأرد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية(مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة)، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2008.

41: راضي مؤيد خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2006.

42: تركي محمود إبراهيم عبد السلام، تحليل التقارير المالية، مطابع جامعة الملك سعود، الملكية العربية السعودية، ط2، 1995.

43: خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS ، إثراء للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، ط1، 2008.

الكتب بالفرنسية

44 : je marie chatelat, methodes productique et qualite édition mawletting , sa , paris , 1996 .

45 : betkaoui ahmed, Accounting (Accounting theory), 5th ed, thomson lhonson learning ,London, 2004.

ثانيا: المجلات

46: القشي ظاهر، الخطيب حازم، الحاكمية المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة أربد للبحوث العلمية المجلد 10، العدد 1، 2006.

47: أحمد رجب عبد الملك، إطار اقتراح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد 10،بدون سنة نشر.

48: سطم صالح حسين، صدام محمد محمود الحيالي، أثر التجارة الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة تكوين للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 2، العدد 3، 2006.

49: فهيم سلطان محمد الحاج، آليات حوكمة الشركات ودورها في تصنيف فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2012.

50: خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد2، 2003.

ثالثا: المذكرات

51: هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، مذكرة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

52: حسين عبد الجليل آل غزوري، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

53: لعيبي هاتو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، مذكرة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، 2009.

54: ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.

55: عبد الحميد العيفة، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.

56: عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة، فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، بدون سنة نشر.

57: عبير بيومي محمود محمد أمين، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة القرار الاستثماري سوق الأوراق المالية المصرفية، مذكرة ماجستير كلية التجارية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.

58: عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المدية، الجزائر، 2009.

59: عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

60: رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2007.

رابعا: مؤتمرات وملتقيات

61: أحمد قايد نور الذين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

62: بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

63:بروش زين الدين، دهيمي جابر، دور آليات الخوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

64: جودي محمد رمزي، اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06- 07 ماي 2012.

65: هواري معراج، أدام حديدي، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،06-07 ماي 2012.

66: زرزار العياشي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2010.

67: حكيمة بوسلمة، عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 ، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة البليدة، الجزائر، أكتوبر2009.

68: حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبة لمؤسسة واقع رهانات وأفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07 – 08 ديسمبر 2010.

69: مناور حداد، حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، سوريا، 15-16 أكتوبر 2008.

70: سعيدي يحي، أوصيف لخضر، أهمية تطبيق المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 13-14 ديسمبر 2011.

71: عاشور مزريق، صورية معموري، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الإداري وإمكانية التجسيد الفعلي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

72: عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، إرساء مبادئ الحوكمة في الشركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012.

73: عمر شريقي، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى الوطني حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر،20-21 أكتوبر، 2009.

74: صديقي مسعود، صديقي فؤاد، انعكاس النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

75: قصابي إلياس، عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، ماي 2010.

خامسا: الندوات

76:محمد علي جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في اليمن، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010.

سادسا: القوانين

77: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر،11مارس 2009.

سابعا: مواقع إلكترونية

78 :IASI: presentation of financial statement on the website: www.isb.org

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

ماستر : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة بحث مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

حول

حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي

من إعداد الطلبة :

* بوشاكر نادية

* قحام صليحة

تحت إشراف الأستاذة

* حاجي فهيمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة في البحث , ويهدف إلى دراسة **حوكمة الشركات و أثرها على جودة الإفصاح المحاسبي** , نرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد الباحثتين بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة . كما تأمل الباحثتين أن تغني إجاباتكم وترفع من المستوى البحث العلمي لهذا البحث .

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة .

شكرا لتعاونكم وحسن استجابتكم....

القسم الأول : معلومات شخصية

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن **معلومات شخصية** بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة

1-الجنس :

ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

من 40 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

3-المؤهل العلمي:

شهادة مهنية ☐ ماجستير ☐

بكالوريا ☐ دكتوراه ☐

ليسانس ☐

4-ميدان المؤهل العلمي:

محاسبة ☐ إقتصاد ☐

إدارة أعمال ☐ ميادين أخرى ، حددها .... ☐

مالية المؤسسة ☐

5-الوظيفة الحالية:

مدير ☐ أكاديمي ☐

محاسب ☐ وظيفة أخرى، حددها..... ☐

مراجع حسابات ☐

6-عدد سنوات الخبرة (الأقدمية)

أقل من 5 سنوات ☐ بين 10 و 15 سنة ☐

بين 06 و 09 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: معلومات متعلقة بمجال الدراسة

يتم تقسيم هذا القسم إلى ثلاث محاور رئيسية

يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن **المعلومات المتعلقة بمجال الدراسة** بوضع إشارة (×) في الخانة المناسبة

المحور الأول: وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تتناسب متطلبات قواعد الحوكمة مع مقدار الإفصاح في شركات					
02	تقوم الشركات بالإفصاح بما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية ومنتظمة					
03	هل قوانين الشركات المطبقة في الجزائر يكفل للمساهمين الحق في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة					
04	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء الشركات					
05	تقوم الهئيات الرقابية في الشركات بواجبها بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة					
06	توفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في الشركات					
07	تحرص الشركة على الظهور بصورة جيدة في المجتمع					

المحور الثاني: توفر مقومات أصحاب المصالح في أساليب ممارسة قواعد الحوكمة

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتم تسهيل مهام أصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون					
02	وجود آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الشركات					
03	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم					
04	يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء					
05	يتم تصميم هيكل فعال كفء للحماية من الإعسار المالي للشركات					
06	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية					
07	يتم الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال للشركات					

المحور الثالث: توفر مقومات الإفصاح و الشفافية لجميع أصحاب المصالح

الرقم	الأسئلة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
02	يتم الإفصاح للمساهمين على وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي					
03	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة					
04	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية					
05	يتم الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء					
06	تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل ليسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركة الأخرى					
07	تفصح هذه الشركة عن التغيرات في حقوق الملكية كجزء مستقل في بياناتها المالية					
08	تفصح هذه الشركة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة					
09	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية واظهار فاعليته					
10	هل تؤثر الحوكمة على جودة القوائم المالية المعدة وفق SCF					

الملاحق

النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

1. دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

معامل الارتباط المحور الأول

Corrélations

		ضض1	ضض2	ضض3	ضض4	ضض5	ضض6	ضض7	total1
ضض1	Corrélation de Pearson	1	,486**	,208	,501**	,189	,298*	,406**	,692**
	Sig. (bilatérale)		,001	,160	,000	,204	,042	,005	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض2	Corrélation de Pearson	,486**	1	,146	,426**	,305*	,130	,183	,598**
	Sig. (bilatérale)	,001		,327	,003	,037	,384	,218	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض3	Corrélation de Pearson	,208	,146	1	,392**	,177	,329*	,299*	,592**
	Sig. (bilatérale)	,160	,327		,006	,235	,024	,041	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض4	Corrélation de Pearson	,501**	,426**	,392**	1	,246	,351*	,486**	,769**
	Sig. (bilatérale)	,000	,003	,006		,095	,016	,001	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض5	Corrélation de Pearson	,189	,305*	,177	,246	1	,316*	,235	,547**
	Sig. (bilatérale)	,204	,037	,235	,095		,030	,111	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض6	Corrélation de Pearson	,298*	,130	,329*	,351*	,316*	1	,439**	,633**
	Sig. (bilatérale)	,042	,384	,024	,016	,030		,002	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
ضض7	Corrélation de Pearson	,406**	,183	,299*	,486**	,235	,439**	1	,644**
	Sig. (bilatérale)	,005	,218	,041	,001	,111	,002		,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47

total1	Corrélation de Pearson	,692**	,598**	,592**	,769**	,547**	,633**	,644**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	47	47	47	47	47	47	47	47

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط المحور الثاني

Corrélations

		صص1	صص2	صص3	صص4	صص5	صص6	صص7	total2
صص1	Corrélation de Pearson	1	,486**	,208	,189	,298*	,406**	-,057	,657**
	Sig. (bilatérale)		,001	,160	,204	,042	,005	,703	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص2	Corrélation de Pearson	,486**	1	,146	,305*	,130	,183	,061	,597**
	Sig. (bilatérale)	,001		,327	,037	,384	,218	,684	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص3	Corrélation de Pearson	,208	,146	1	,177	,329*	,299*	-,183	,538**
	Sig. (bilatérale)	,160	,327		,235	,024	,041	,218	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص4	Corrélation de Pearson	,189	,305*	,177	1	,316*	,235	,137	,609**
	Sig. (bilatérale)	,204	,037	,235		,030	,111	,359	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص5	Corrélation de Pearson	,298*	,130	,329*	,316*	1	,439**	-,064	,629**
	Sig. (bilatérale)	,042	,384	,024	,030		,002	,670	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص6	Corrélation de Pearson	,406**	,183	,299*	,235	,439**	1	,058	,633**
	Sig. (bilatérale)	,005	,218	,041	,111	,002		,697	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
صص7	Corrélation de Pearson	-,057	,061	-,183	,137	-,064	,058	1	,228
	Sig. (bilatérale)	,703	,684	,218	,359	,670	,697		,124
	N	47	47	47	47	47	47	47	47
total2	Corrélation de Pearson	,657**	,597**	,538**	,609**	,629**	,633**	,228	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,124	
	N	47	47	47	47	47	47	47	47

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط المحور الثالث

Corrélations

		ث1	ث2	ث3	ث4	ث5	ث6	ث7	ث8	ث9	ث10	total3
ث1	Corrélation de Pearson	1	,206	-,065	-,273	-,027	,076	-,226	,194	,339*	,029	,282
	Sig. (bilatérale)		,164	,663	,063	,855	,610	,126	,191	,020	,846	,055
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث2	Corrélation de Pearson	,206	1	,481**	,106	,277	,172	-,029	,312*	,220	,162	,620**
	Sig. (bilatérale)	,164		,001	,479	,059	,247	,847	,033	,137	,277	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث3	Corrélation de Pearson	-,065	,481**	1	,342*	,423**	,178	-,075	,180	,151	,133	,547**
	Sig. (bilatérale)	,663	,001		,018	,003	,231	,617	,226	,310	,373	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث4	Corrélation de Pearson	-,273	,106	,342*	1	,358*	,299*	,084	,253	,200	,055	,466**
	Sig. (bilatérale)	,063	,479	,018		,014	,041	,575	,086	,178	,715	,001
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث5	Corrélation de Pearson	-,027	,277	,423**	,358*	1	,364*	-,037	,153	,264	,200	,569**
	Sig. (bilatérale)	,855	,059	,003	,014		,012	,803	,305	,073	,178	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث6	Corrélation de Pearson	,076	,172	,178	,299*	,364*	1	,018	,306*	,217	,332*	,579**
	Sig. (bilatérale)	,610	,247	,231	,041	,012		,903	,036	,143	,023	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث7	Corrélation de Pearson	-,226	-,029	-,075	,084	-,037	,018	1	-,018	-,053	-,122	,166
	Sig. (bilatérale)	,126	,847	,617	,575	,803	,903		,907	,721	,416	,266
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث8	Corrélation de Pearson	,194	,312*	,180	,253	,153	,306*	-,018	1	,486**	,298*	,645**
	Sig. (bilatérale)	,191	,033	,226	,086	,305	,036	,907		,001	,042	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
ث9	Corrélation de Pearson	,339*	,220	,151	,200	,264	,217	-,053	,486**	1	,130	,591**
	Sig. (bilatérale)	,020	,137	,310	,178	,073	,143	,721	,001		,384	,000
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47

ثث 10	Corrélation de Pearson	,029	,162	,133	,055	,200	,332*	-,122	,298*	,130	1	,431**
	Sig. (bilatérale)	,846	,277	,373	,715	,178	,023	,416	,042	,384		,002
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47
total3	Corrélation de Pearson	,282	,620**	,547**	,466**	,569**	,579**	,166	,645**	,591**	,431**	1
	Sig. (bilatérale)	,055	,000	,000	,001	,000	,000	,266	,000	,000	,002	
	N	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47	47

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط بين المحاور

Corrélations

		total1	total2	total3	total4
total1	Corrélation de Pearson	1	,964**	,769**	,960**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	47	47	47	47
total2	Corrélation de Pearson	,964**	1	,758**	,954**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	47	47	47	47
total3	Corrélation de Pearson	,769**	,758**	1	,909**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	47	47	47	47
total4	Corrélation de Pearson	,960**	,954**	,909**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	47	47	47	47

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

2- دراسة الثبات من خلال معامل آلفا كرونباخ

آلفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,755	7

آلفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,618	7

آلفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,613	10

آلفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,875	24

3ـ وصف عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

الجنس

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	32	68,1	68,1	68,1
	انثى	15	31,9	31,9	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

العمر

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30سنة	17	36,2	36,2	36,2
	من30الى40سنة	15	31,9	31,9	68,1
	من40الى50سنة	11	23,4	23,4	91,5
	اكثر من 50سنة	4	8,5	8,5	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

المؤهل العلمي

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادة مهنية	11	23,4	23,4	23,4
	بكالوريا	5	10,6	10,6	34,0
	ليسانس	26	55,3	55,3	89,4
	ماجيستير	3	6,4	6,4	95,7

	دكتوراه	2	4,3	4,3	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

ميدان المؤهل العلمي

ميدان

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة	8	17,0	17,0	17,0
	ادارة اعمال	9	19,1	19,1	36,2
	مالية المؤسسة	7	14,9	14,9	51,1
	اقتصاد	10	21,3	21,3	72,3
	ميادين اخرى	13	27,7	27,7	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

الوظيفة الحالية

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	3	6,4	6,4	6,4
	محاسب	8	17,0	17,0	23,4
	مراجع حسابات	5	10,6	10,6	34,0
	اكاديمي	3	6,4	6,4	40,4
	وظيفة اخرى	28	59,6	59,6	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

عدد سنوات الخبرة

الاقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من5سنوات	17	36,2	36,2	36,2
	بين6و9سنوات	6	12,8	12,8	48,9
	بين10و15سنة	14	29,8	29,8	78,7
	اكثرمن15سنة	10	21,3	21,3	100,0
	Total	47	100,0	100,0	

4- اختبار التوزيع الطبيعي

المحور الأول

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
total1	,143	47	,018	,920	47	,003

a. Correction de signification de Lilliefors

المحور الثاني

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
total2	,175	47	,001	,915	47	,002

a. Correction de signification de Lilliefors

المحور الثالث

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
total3	,147	47	,013	,959	47	,098

a. Correction de signification de Lilliefors

جميع المحاور

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
total4	,142	47	,019	,937	47	,014

5- اختبار t لتحليل فقرات محاور الدراسة

قيمة t للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ضض1	47	3,74	1,132	,165
ضض2	47	3,72	1,015	,148
ضض3	47	3,17	1,204	,176
ضض4	47	3,66	1,185	,173
ضض5	47	3,70	1,061	,155
ضض6	47	3,96	1,062	,155
ضض7	47	4,28	,772	,113

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
ضض1	4,510	46	,000	,745	,41	1,08
ضض2	4,885	46	,000	,723	,43	1,02
ضض3	,970	46	,337	,170	-,18	,52
ضض4	3,817	46	,000	,660	,31	1,01
ضض5	4,535	46	,000	,702	,39	1,01
ضض6	6,179	46	,000	,957	,65	1,27
ضض7	11,339	46	,000	1,277	1,05	1,50

قيمة t للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
صص1	47	3,74	1,132	,165
صص2	47	3,72	1,015	,148
صص3	47	3,17	1,204	,176
صص4	47	3,70	1,061	,155
صص5	47	3,96	1,062	,155
صص6	47	4,28	,772	,113
صص7	47	3,91	1,018	,148

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
صص1	4,510	46	,000	,745	,41	1,08
صص2	4,885	46	,000	,723	,43	1,02
صص3	,970	46	,337	,170	-,18	,52
صص4	4,535	46	,000	,702	,39	1,01
صص5	6,179	46	,000	,957	,65	1,27
صص6	11,339	46	,000	1,277	1,05	1,50
صص7	6,162	46	,000	,915	,62	1,21

قيمة t للمحور الثالث

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ثث1	47	3,43	1,298	,189
ثث2	47	3,19	1,313	,191
ثث3	47	3,51	1,081	,158
ثث4	47	3,91	1,060	,155
ثث5	47	4,13	,947	,138
ثث6	47	4,17	1,007	,147
ثث7	47	3,72	1,440	,210
ثث8	47	3,74	1,132	,165
ثث9	47	3,72	1,015	,148
ثث10	47	3,96	1,062	,155

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
ثث1	2,248	46	,029	,426	,04	,81
ثث2	1,000	46	,323	,191	-,19	,58
ثث3	3,239	46	,002	,511	,19	,83
ثث4	5,919	46	,000	,915	,60	1,23
ثث5	8,165	46	,000	1,128	,85	1,41
ثث6	7,967	46	,000	1,170	,87	1,47
ثث7	3,444	46	,001	,723	,30	1,15

ث8	4,510	46	,000	,745	,41	1,08
ث9	4,885	46	,000	,723	,43	1,02
ث10	6,179	46	,000	,957	,65	1,27

قيمة t لجميع المحاور

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
total1	47	3,7477	,68071	,09929

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
total1	7,531	46	,000	,74772	,5479	,9476

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
total2	47	3,7842	,57597	,08401

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
total2	9,334	46	,000	,78419	,6151	,9533

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
total3	47	3,7489	,54128	,07895

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
total3	9,486	46	,000	,74894	,5900	,9079

6. اختبار أنوفا لمعرفة معنوية الفروق

اختبار أنوفا للجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
total4	ذكر	32	3,7578	,60218	,10645
	انثى	15	3,7611	,46116	,11907

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
									Intervalle de confiance 95% de la différence	
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Inférieure	Supérieure
to ta l4	Hypothèse de variances égales	1,025	,317	-,019	45	,985	-,00330	,17589	-,35756	,35097
	Hypothèse de variances inégales			-,021	35,175	,984	-,00330	,15972	-,32748	,32089

اختبار أنوفا للعمر

ANOVA

total4

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,518	3	,173	,542	,656
Intra-groupes	13,701	43	,319		
Total	14,219	46			

اختبار أنوفا للمؤهل العلمي

ANOVA

total4

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,726	4	,181	,565	,689
Intra-groupes	13,493	42	,321		
Total	14,219	46			

اختبار أنوفا لميدان المؤهل العلمي

ANOVA

total4

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,605	4	,401	1,336	,272
Intra-groupes	12,614	42	,300		
Total	14,219	46			

اختبار أنوفا للوظيفة الحالية

ANOVA

total4

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,353	4	,338	1,105	,367
Intra-groupes	12,865	42	,306		
Total	14,219	46			

اختبار أنوفا لعدد سنوات الخبرة

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1,741	3	,580	2,000	,128
Intra-groupes	12,477	43	,290		
Total	14,219	46			

الملخص

أصبحت حوكمة الشركات تحتل مكان الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم سواءً المتقدمة منها أو نامية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتمثلة أساسا في الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات بسبب انتشار الفساد المالي والإداري الراجع إلى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقة التي تعبر عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها التي تتضمنها القوائم المالية، وبالتالي فقدان المعلومات المحاسبية لأهم عناصر تميزها وهي جودتها، لذلك أصبحت حوكمة الشركات الترياق المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية وهذا من خلال الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية.

كل هذا يؤكد على وجود علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي إذ يعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر ويتأثر بالأخر للوصول إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها الحد من الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract

Corporate governance has become the forefront for all countries in the world, whether developed or under developing, especially after changes in the world during the last two decades, and mainly by the major financial crises which led to the bankruptcy of many companies, the spread financial and administrative corruption as a result of the non–application of accounting principles and the lack of transparency and do not disclose the information that reflect the financial situation of the economic entities, which led to a loss of confidence in the accounting information that be mentioned contained in the financial statements, and hence the loss of accounting information for the most important elements of excellence it is his quality, Therefore corporate governance has become an antidote to corruption, which is an effective tool to ensure the objectivity of the financial reporting, and this through a commitment to apply the principle of disclosure and transparency.

All this confirms the existence of a close relationship between the application corporate governance and accounting disclosure quality, are considered as two sides if one currency of each of the other affects and is affected by access to achieve many of the most important objectives of reducing the financial and administrative corruption.

Key wods: corporate governance, accounting disclosure, accounting information quality.